

وبعد فقول الجعد الضعيف المحتاج الى رحمة الله العفو القوي محمد زاهد
بن محمد اسلم الحسني الهادي رحمه الله حواش متعلقة على فن الايام العاتية من
شرح المواقف اودعت في دوح عباراتها الى تحقيقات تميز بها اذان
الاذهان فخذرت في استثار اشاراتها فانس عانس لم يطيس انس
قبل ولا جات صحت بها صفة من نصر الملائكة والدين وقفي على انار سيد
المرسلين جابر بن سبيل الله سبحانه وتعالى حتى الجهاؤ قطع كما ينبغي
وار الكفرة والشرك والاشباح الذي تخضع دون سرادات جلاله جبار
الاسلامين ويكمل من تراب ساحة كماله عين خوارقين نقشب من نير
جاءه شمس النضحي ويستيز من انوار كماله بدر الذي قد سطعت الافلاك
بانوار عدله واحسانه واشترقت الافس بلحات فضله واقامته وامايت
عساكره بالجحود والقدسية الملكية وفطرت على نصرته النفوس العلوية
الكلية تديره الناصح قدسك ما جوج الطغيان عدله الشا قبيز
يزيل ظلمة العدم وان سيفه مراه ينطج فيها صورا الفتح والطفرة

[illegible]

[illegible]

المعدوم الممكن وذلك لا يطلق على الموجود فيظهر انه ظاهر ايضا ان
الكائن في الاعيان على هذاذهب اعم من الموجود وخصص بين اثبات
تساوية الحال وعدم تناو له المعدوم الممكن قوله على الثاني انه لك
لان التحقيق يتناول لهما يوم زانف للثابت قوله ما يمكن اه اعتبر
امكان العلم يشتمل علم الواجب علم الممكن جزا او الشارح ولو باعتبار
يشتمل العلم بالواجب والعلم بالمنع قوله لا يتحقق له اه ان تعلق
قوله بوجه بالقي فاطر اد من المعدوم مطلق المعدوم وان تعلق بالمتنوع
فاطر اد منه المعدوم المطلق الاول اشمل لاشتماله على المعدوم المطلق
والمعدوم الخارجي والذهني واوافق تقسيمه فان ظاهره يدل على
مطلق الموجود والثاني البعد عن داخل الاقسام لتعاكس الموجود
والمعدوم بحسب الذين الخارج وانست بتقسيم قسمه فان المعبر في
موارد التقاسيم الشيء المطلق لا يقال امكان العلم السيلر
امكان التحقيق والمعدوم المطلق الذي كان عدمه المطلق ضروريا

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

سید الشہداء علیہ السلام
محققین و دانشمندان
و اهل علم و ادب
فردی که در این میان
تلاش می کند تا به
آنچه حق است برسد

ضروري لا يمكن تحققة لانما نقول لانهم ان كان العلم متلزم مكان
 التحقق فان الحاصل في الذهن عند علم الشيء بالوجود هو الوجود ورون
 الشيء فانهم قولهم الا فهو الموجود الذي هو اه فان قيل الصورة الحاصلة
 من الشيء في الذهن بوجوده ذهنية ومتسازة عن كذا الشيء وعن
 الصورة الحاصلة منه في ذميين اخر بالهوية الشخصية على ما يشهد به
 بسبب الوجود الذي هو وقد قرر عند سبب ان اختلاف الوجود ليس متلزم
 اختلاف الشخص وان الموضوع من جملة الشخصيات قلنا الصمد
 الحاصلة من حيث انها مكتسبة بالمواضع الذهنية بوجوده في الوجود
 بوجوده كجذ وحذ الوجود الخارجي في ترتيب الاتار من حيث هي
 تطع النظر عن المواضع الذهنية موجودة في الذهن بصورتها بوجوده
 لا يترتب عليه الاتار فجاز ان يكون شيء واحد وجودا في ذميين
 باعتبارين كما سيأتي تحققة فالمراد بنا بالوجود الخارجي شمول النحر
 الاول من الوجود الذي هو بالوجود الذي ما يخص بالنحو الثاني منه

على قولنا ان الحاصل في الذهن عند علم الشيء بالوجود هو الوجود ورون
 الشيء فانهم قولهم الا فهو الموجود الذي هو اه فان قيل الصورة الحاصلة
 من الشيء في الذهن بوجوده ذهنية ومتسازة عن كذا الشيء وعن
 الصورة الحاصلة منه في ذميين اخر بالهوية الشخصية على ما يشهد به
 بسبب الوجود الذي هو وقد قرر عند سبب ان اختلاف الوجود ليس متلزم
 اختلاف الشخص وان الموضوع من جملة الشخصيات قلنا الصمد
 الحاصلة من حيث انها مكتسبة بالمواضع الذهنية بوجوده في الوجود
 بوجوده كجذ وحذ الوجود الخارجي في ترتيب الاتار من حيث هي
 تطع النظر عن المواضع الذهنية موجودة في الذهن بصورتها بوجوده
 لا يترتب عليه الاتار فجاز ان يكون شيء واحد وجودا في ذميين
 باعتبارين كما سيأتي تحققة فالمراد بنا بالوجود الخارجي شمول النحر
 الاول من الوجود الذي هو بالوجود الذي ما يخص بالنحو الثاني منه

دام اقتضاه
 ان يكون في الوجود الذي هو بالوجود الذي ما يخص بالنحو الثاني منه

اى فى انخيل وكت ان تقول الماد بالهوية بينا هو متبعت بها فرض
 الاشتراك على وجه الاجتماع والبدلية ومبرية تجريبات المستترة فى القوى
 متبعت بها فرض الاشتراك على وجه الاجتماع وون البدلية لا ترى ان
 الحاصلة فى انخيل تطبق على كل من البهيات الغيبية على سبيل البدل
 بحيث يتجز العقل ان يكون هى بى وبكذا سائر الصور الخيالية والتمية
 تطبق على الافراد الغيبية والفردية كما يظهر بالتأمل السادس تفصيلا
 ان مدارك الحس الظاهر لوجودها فى الخارج وتمازتها للمادة ولواحقها
 تطبقها بموتبة متبعت بها فرض الاشتراك على وجه الاجتماع والبدلية والصورة
 الحاصلة فى الحس الباطن كحصرها بغيره كونه مجردة عن المادة وعوارضها
 تجريد تاما فضا لحياتها بموتبة متبعت بها فرض الاشتراك على وجه الاجتماع
 البدلية والصورة الحاصلة فى العقل كحصرها بغيره لحياتها بموتبة متبعت بها
 فرض ضدها على غير ما دللنا به مجردة عن المادة ولواحقها تجريدا
 تاما ما يمكن فرض اشتراكها على وجه الاجتماع والبدلية وبعد التام الذى قد عرفت

في الخيال وكل ان تقول المراد بالهوتية بيا هوية متمتع بها فرض
 الاشتراك على وجه الاجتماع والبدئية وهوية اغترابات المستتمعة في القوى
 متمتع بها فرض الاشتراك على وجه الاجتماع دون البدئية الا ترى ان
 الحاصلة في الخيال تطبق على كل من البهيات الغنية على سبيل البدل
 بحيث يجوز الفصل ان يكون هي وبكذا سائر الصور الخيالية والوهمية
 تطبق على الافراد الغنية والغنية كما يظهر بالتأمل الساذق وتفصيلا
 ان دركات المحس الظاهر لوجودها في الخارج ومقارنتها للمادة ولولا احتقارها
 لتمتعها بهوتية متمتع بها فرض الاشتراك على وجه الاجتماع والبدئية والصوره
 الحاصلة في المحس الباطن محصور بهاوتية كونها مجزوة عن المادة ومعارضتها
 تجريد تامضا ليقعها بهوتية متمتع بها فرض الاشتراك على وجه الاجتماع دون
 البدئية والصوره الحاصلة في المحس محصور بهاوتية لم تمت بهاوتية متمتع بها
 فرض صحتها على غير ما ذكرناه مجزوة عن المادة ولولا احتقارها تجريدا
 تاما ما يمكن فرض اشتراكها على وجه الاجتماع والبدئية وبعد التليق قد عرفت

[illegible]

ان المراد بالوجود الذهني وجود ذهني لا يحذفه وجوده في الوجود الخارج
في ترتيب الاتحاد وهو لا يصدق الا على ما يصح فيه نوع من الاشتراك
تأمل **قوله** وبان المدرك اه لا ينبغي ان المتخا في الخارج
بما فيه وبهوتيه لا يتخا في تحققة الخارجى بما فيه وبهوتيه فيضم اليها في هذا
التحقق سواء كانت الهوتية خارجيه عن التحقيق الشخصية كما ذهب اليه المحققين
حيث ذهبوا الى ان الاختلاف بين الكل والجزئى بحسب الادر اك
دون المدرك او داخله فيها كما ذهب اليه غيرهم حيث ذهبوا الى
ان الشخص خبر عقلى للشخص مع انه من الكين ان الموجود في الحواس
بهوتيه متأخرة لهوتيه الموجود في الخارج ضرورة ان اختلاف الوجود
ليس بام اختلاف الشخص **قوله** وكل ذلك نصف وذلك ان المتبادر
من قوله وان الخارج اه تمايز التميزين بالذات وكون الموجود الذهني
غير متمايز بهوتيه فيضم الى المتيقن اى ظرف كان **قوله** اما ان لا يعقل لعدم
اه او اعدم العدم الطافلا يشك بالزمان حيث لا يعقل العدم الا تحت

[illegible][illegible][illegible]

اللاحق لذاته على ما انظره اه فيه مسامحة لان الاسكان سلب الضرورة
الناتجة من الذات لا سلب الضرورة الناشئة عنها ضرورة انه
يسامح الوجوب بالضرورة والاتساع بالضرورة الا ان ليقال سلب الضرورة
الناتجة من الذات ناشئ عنها بان يجعل السلب محمول
سالية المحمول لكن الخارج من احصر العقلي هو السلب البسيط
بل ليس بهنا اقتضار فان الاسكان سلب الضرورة التي
هي بالنظر الى الذات وهو مدل على الاستلزام دون الاقتضا
وعلى كل تقدير لا يلزم من سلب البقية السلب البقية سيما في حقيقة
قوله هو اي لكن لذاته اه الشبهة ان الوجود الخارجي ينقسم الى الوجود
والحق ان التقسيم اليها هو الوجود في نفس الامر مطلقا لان العلم والعدم
والنسب احواض ليست موجودة في الخارج على ما ذهب اليه
المحققون القول بان عدما من الاحواض من قبيل المسامحة
وتشبيه الامور بالذاتية بالامور العينية وبان الوجود والعرض قيد القسم

اللاحق لذاته على ما هو الظاهر اه فيه سائحة لان الاسكان سلب الضرورة
الناتجة من الذات لا سلب الضرورة الناشئة عنها ضرورة انه
يسمح الوجوب بالغير والاقتناع بالغير الا ان يقال سلب الضرورة
الناتجة من الذات ناشئ عنها بان يجعل السلب محمول
سائبة المحمول لكن الخارج من المحر العقل هو السلب البسيط
بل ليس بهنا اقتضار فان الاسكان سلب الضرورة التي
هي بالنظر الى الذات وهو يدل على الاستلزام دون الاقتضا
وعلى كل تقدير لا يلزم من سلب المقيده سلب المقيده سياتي تحقيقه في مقادير
على ما هو اولى لكن لذاته الشهير ان الوجود الحادث يقتسم الى الوجوه
واحد ان التقسيم بها هو الوجود في نفس الامر مطلقا لان العلم والعلم
والنسب احراض ليست موجودة في الخارج على ما ذهب اليه
الحقوقي القول بان عدم ما من الاحراض من قبيل السائحة
وتشبيه الامر الذي يتبع بالامر المينيه وبان الجبر والمقهور قيد القصر

19

[illegible]

[illegible]

في قوله لا يوصف بغير قول له في قوله لا يوصف
 في قوله لا يوصف بغير قول له في قوله لا يوصف
 في قوله لا يوصف بغير قول له في قوله لا يوصف
 في قوله لا يوصف بغير قول له في قوله لا يوصف

قوله فيلزم التركيب التركيب من الوصف غير مقول فانه يستلزم عدم
 الشي نفسه بل هو راجع الى اجتماع التقييد في الوجود وحدوث العطف او نسخ
 في الوجود لا في الوجود الحقيقي انه اما ان العطف الوجودي يدرجه تصور الوجود او ادناه
 المعنى لا يترجم الى المصدرى والعطف الوجودي يدرجه تصور الوجود او ادناه
 والوجود الحقيقي فان الوجود يطلق على بدين المنين قال الشيخ في الهيئات
 الاشياء لكل امر حقيقة جوهرية فلا شك في حقيقة انه شئ ولا يباين حقيقة انه
 بياض ذلك هو الذي رجا سميانه الوجود الخاص لم يرد بمعنى الوجود الاشياء
 فان لفظ الوجود يدل على سميانه كثيرة ولا شك ان تصور الوجود لا يترجم
 بالكنهه بل يترجم الى ضرورة ان كنهه ليس الا ما يترجم في الذهن عند تترامحه من الظاهرات
 وفيه من الالفاظ الدالة عليه ولا يلقى بكنهه غير تصور الوجود الحقيقي بالكنهه
 محتسب او كسبي فانه ان كان خبريا حقيقة واجبا لانه تصور متفتح والا كسبي
 ثم لا يخفى ان مجرد تصور الشي بالكنهه لا يمكن ترجمه بالرسم اذ بعد
 تصور بالكنهه لا يقصد تصور الاشياء غير فلا يكون المعنى ح سني

في قوله لا يوصف بغير قول له في قوله لا يوصف
 في قوله لا يوصف بغير قول له في قوله لا يوصف
 في قوله لا يوصف بغير قول له في قوله لا يوصف
 في قوله لا يوصف بغير قول له في قوله لا يوصف

في قوله لا يوصف بغير قول له في قوله لا يوصف
 في قوله لا يوصف بغير قول له في قوله لا يوصف
 في قوله لا يوصف بغير قول له في قوله لا يوصف
 في قوله لا يوصف بغير قول له في قوله لا يوصف

في قوله لا يوصف بغير قول له في قوله لا يوصف
 في قوله لا يوصف بغير قول له في قوله لا يوصف
 في قوله لا يوصف بغير قول له في قوله لا يوصف
 في قوله لا يوصف بغير قول له في قوله لا يوصف

۱
 ۲
 ۳
 ۴
 ۵
 ۶
 ۷
 ۸
 ۹
 ۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

[illegible]

فقد سئل في هذا المقام
القول لا بد من تصور كنهه
فالجواب لا بد من تصور كنهه
فالجواب لا بد من تصور كنهه



القول لا بد من تصور كنهه
فالجواب لا بد من تصور كنهه
فالجواب لا بد من تصور كنهه
فالجواب لا بد من تصور كنهه

القول لا بد من تصور كنهه
فالجواب لا بد من تصور كنهه
فالجواب لا بد من تصور كنهه
فالجواب لا بد من تصور كنهه

أو تصور رتبة كنهه بالتميز ما يمتنع ساطعاً لا ترى ان الوجه في تصور رتبة
بالمعلوم بالذات وتخصم بالعرض تصور الوجه في هذا التصور تصور كنهه
الوجه لا تصور الوجه بالكتبه او بالوجه والا كان المقصود بالعرض تصور بالذات
والمعلوم بالذات معلوماً بالعرض في تصيد واحد وتصوير واحد به يعرف
الفرق بين علم الشيء بالكتبه والعلم كنه الشيء وبه يظهر ان لا علم في
الا العلم كنهه الشيء بذاته لعله يحتاج الى لطف الترجيح **فله** فلا بد
من الانتباه اذ محل الدليل على الموصول المطلق المتحقق في
ضمن الموصول التصوري بعيد ولا يطبق عليه ما ذكره المصنف في الجواب
الا بالكلف وابعده منه حل قوله ولا دليل من سائين على ما حل واما
حل التصور على التصور المطلق المتحقق في ضمن التصديق وحل وجوده
على ان امره وجودي بعيد وبالي فنه **ففي** الجواب اننا لا نسلم اه تطبيقه
عليه كلف فلا بد ان في لوجبه الكلام ان يجعل التفرق تنزلاً الى التمهيد كنهه
تصور وجودي المستلزم كنهه التصديق بامر وجودي وحل التمدل كنهه

القول لا بد من تصور كنهه
فالجواب لا بد من تصور كنهه
فالجواب لا بد من تصور كنهه
فالجواب لا بد من تصور كنهه

القول لا بد من تصور كنهه
فالجواب لا بد من تصور كنهه
فالجواب لا بد من تصور كنهه
فالجواب لا بد من تصور كنهه

قال اذا ثبت لنا من كماله في قوله والوجود جزو من جوهره
 بانما هو جوهر فلا بد من الانتباه الى ان جوهره ليس هو
 في انما هو جوهره المطلق قلنا بل لا بد من التفرقة نظر لان الكلام في
 وجود الشيء في نفسه دون وجود الشيء بغيره وبما تستلزم ان بحسب الحقيقة لان
 الاول متعلق بالمفهومية والثاني غير متعلق بالمفهومية والاول متعلق
 والثاني متعلق التصديق وجوابه ان وجود الشيء على معنى الاول
 وجود الشيء بغيره بان يكون موجودا في نفسه ويكون محمولا عليه مستقلا بغيره
 ووجوده الاعراض من هذا القبيل والثاني وجود الشيء بغيره بان يكون
 بين الموضوع والمحمول وغير متعلق بالمفهومية والمراد بهنا المعنى الاول
 كما يدل عليه ما ذكره في الجواب **فصل** فليعلم ان هذا التوجيه مع
 الاطلاع ما ذكره المصنف في الجواب في تعريب بن الترمذ الاول وذلك
 في قوله الاول **فصل** لان السلب الى اخره اراد بالوجود

فصل في بيان كماله في قوله والوجود جزو من جوهره
 بانما هو جوهره المطلق قلنا بل لا بد من التفرقة نظر لان الكلام في
 وجود الشيء في نفسه دون وجود الشيء بغيره وبما تستلزم ان بحسب الحقيقة لان
 الاول متعلق بالمفهومية والثاني غير متعلق بالمفهومية والاول متعلق
 والثاني متعلق التصديق وجوابه ان وجود الشيء على معنى الاول
 وجود الشيء بغيره بان يكون موجودا في نفسه ويكون محمولا عليه مستقلا بغيره
 ووجوده الاعراض من هذا القبيل والثاني وجود الشيء بغيره بان يكون
 بين الموضوع والمحمول وغير متعلق بالمفهومية والمراد بهنا المعنى الاول
 كما يدل عليه ما ذكره في الجواب **فصل** فليعلم ان هذا التوجيه مع
 الاطلاع ما ذكره المصنف في الجواب في تعريب بن الترمذ الاول وذلك
 في قوله الاول **فصل** لان السلب الى اخره اراد بالوجود

الا انه موهبة وتحتاج افراده ليست الا موهبة واحدة ولو كانت موهباتها
 عارضة تحاقبها لكانت محرومة من الاستحسان او بالذات من الاستحسان
 يستلزم كون الوجود موجودا خارجيا واثاني يستلزم حمل المعنى المصدري
 مواعاة على موهبته وما ظن ان الوجود يقول بالتشكيك على تقدير
 ان يكون افراده حصصا ويكون الوجود المطلق نوعا لها كما هو شأن
 الكلى بالنسبة الى الحصة يلزم ان لا يكون مقولا بالتشكيك فان التشكيك
 لا يجري في الذاتيات فليس بشئ لان القول بالتشكيك كاصح كثير
 من تحقيق موهبة الوجود بالنسبة الى افراده لا الوجود بالنسبة الى حصصه
 فانهم لم يشي بانما موجود الخ فانشئت قد انشئت قوم من اهل النظر
 واسطة بين الموجود والمعدم وسموها حالا فلا يكون هذا التصديق به
 قلت انهم خصصوا اسم الوجود والمعدم باسم الحال فانها عند صفة
 لها تحقق يتبته الغير فالحال التحقيق التبعي تحقق حقيقة ينبغي
 موجوده والا فمعدمه فاقيل هذا الدليل يدل على بطلان جميع التصورات

في جواب السؤال الاول
 في جواب السؤال الثاني
 في جواب السؤال الثالث
 في جواب السؤال الرابع
 في جواب السؤال الخامس
 في جواب السؤال السادس
 في جواب السؤال السابع
 في جواب السؤال الثامن
 في جواب السؤال التاسع
 في جواب السؤال العاشر
 في جواب السؤال الحادي عشر
 في جواب السؤال الثاني عشر
 في جواب السؤال الثالث عشر
 في جواب السؤال الرابع عشر
 في جواب السؤال الخامس عشر
 في جواب السؤال السادس عشر
 في جواب السؤال السابع عشر
 في جواب السؤال الثامن عشر
 في جواب السؤال التاسع عشر
 في جواب السؤال العشرون
 في جواب السؤال الحادي والعشرون
 في جواب السؤال الثاني والعشرون
 في جواب السؤال الثالث والعشرون
 في جواب السؤال الرابع والعشرون
 في جواب السؤال الخامس والعشرون
 في جواب السؤال السادس والعشرون
 في جواب السؤال السابع والعشرون
 في جواب السؤال الثامن والعشرون
 في جواب السؤال التاسع والعشرون
 في جواب السؤال الثلاثين

في جواب السؤال الاول
 في جواب السؤال الثاني
 في جواب السؤال الثالث
 في جواب السؤال الرابع
 في جواب السؤال الخامس
 في جواب السؤال السادس
 في جواب السؤال السابع
 في جواب السؤال الثامن
 في جواب السؤال التاسع
 في جواب السؤال العاشر
 في جواب السؤال الحادي عشر
 في جواب السؤال الثاني عشر
 في جواب السؤال الثالث عشر
 في جواب السؤال الرابع عشر
 في جواب السؤال الخامس عشر
 في جواب السؤال السادس عشر
 في جواب السؤال السابع عشر
 في جواب السؤال الثامن عشر
 في جواب السؤال التاسع عشر
 في جواب السؤال الثلاثين

فان التصديق بانثاني بين كل شي وقبيضة ضروري قلنا نحن نستعمل
 على يد التاكيد في هذا التصديق بحججه ايرانه ولا نسلم ان التصديقات
 الاخرية بديهية لكس نحن بذل الدليل منسوب الى الامام وهو قائل بديهية جميع
 التصورات قلله وكذا يتوقف الخ التاكيد كون كل من الشئيين غير الاخر
 وبقا باله الغنية والاشيائية كون الطبيعة واحدتين وبقا بلها كون الطبيعة
 واحدية او وحدات فالتمثيل ليس نفس الاشياء بل تصوره ليس مستلزما
 لتصوره فاحذر التصديق لا يتوقف على تصورات هذه الامور ولا يستلزمها
 نعم يتوقف على تصور مفهوم الشئ الذي هو بين الوجود والعدم والثنائي
 الذي هو متعلق ذلك التصديق فيكون تصورهما بديهيا قلنا في هذا التصديق
 اراد بالتصديق المصدق به او التصديق على المذهب المنسوب الى
 الامام والاول بديهى بالمعنى والثاني بديهى بالذات والتاخير بينهما
 اعتبارى فان المعنى الحاصل في الذهن من حيث هو مع قطع النظر عن
 الغير معلوم وقبيضة من حيث انه صورته حاصلة في الذهن علم بتصديق اعظم

فان التصديق بانثاني بين كل شي وقبيضة ضروري قلنا نحن نستعمل
 على يد التاكيد في هذا التصديق بحججه ايرانه ولا نسلم ان التصديقات
 الاخرية بديهية لكس نحن بذل الدليل منسوب الى الامام وهو قائل بديهية جميع
 التصورات قلله وكذا يتوقف الخ التاكيد كون كل من الشئيين غير الاخر
 وبقا باله الغنية والاشيائية كون الطبيعة واحدتين وبقا بلها كون الطبيعة
 واحدية او وحدات فالتمثيل ليس نفس الاشياء بل تصوره ليس مستلزما
 لتصوره فاحذر التصديق لا يتوقف على تصورات هذه الامور ولا يستلزمها
 نعم يتوقف على تصور مفهوم الشئ الذي هو بين الوجود والعدم والثنائي
 الذي هو متعلق ذلك التصديق فيكون تصورهما بديهيا قلنا في هذا التصديق
 اراد بالتصديق المصدق به او التصديق على المذهب المنسوب الى
 الامام والاول بديهى بالمعنى والثاني بديهى بالذات والتاخير بينهما
 اعتبارى فان المعنى الحاصل في الذهن من حيث هو مع قطع النظر عن
 الغير معلوم وقبيضة من حيث انه صورته حاصلة في الذهن علم بتصديق اعظم

فان التصديق بانثاني بين كل شي وقبيضة ضروري قلنا نحن نستعمل
 على يد التاكيد في هذا التصديق بحججه ايرانه ولا نسلم ان التصديقات
 الاخرية بديهية لكس نحن بذل الدليل منسوب الى الامام وهو قائل بديهية جميع
 التصورات قلله وكذا يتوقف الخ التاكيد كون كل من الشئيين غير الاخر
 وبقا باله الغنية والاشيائية كون الطبيعة واحدتين وبقا بلها كون الطبيعة
 واحدية او وحدات فالتمثيل ليس نفس الاشياء بل تصوره ليس مستلزما
 لتصوره فاحذر التصديق لا يتوقف على تصورات هذه الامور ولا يستلزمها
 نعم يتوقف على تصور مفهوم الشئ الذي هو بين الوجود والعدم والثنائي
 الذي هو متعلق ذلك التصديق فيكون تصورهما بديهيا قلنا في هذا التصديق
 اراد بالتصديق المصدق به او التصديق على المذهب المنسوب الى
 الامام والاول بديهى بالمعنى والثاني بديهى بالذات والتاخير بينهما
 اعتبارى فان المعنى الحاصل في الذهن من حيث هو مع قطع النظر عن
 الغير معلوم وقبيضة من حيث انه صورته حاصلة في الذهن علم بتصديق اعظم

اعلم ان التصديق على نهج الجمهور هو ما سلك في القضية لكن من
 حيث انها هي محال بالنسبة للجمهور لا محال والافصال على ما هو
 المشهور فانها غير متعلقة بالفهوتية وتعلق التصديق يجب ان يكون مستقلا
 كما يشهد به الفطرة البلية لا تعني القضية ايضا غير متعلقة لا شتا لها
 على النسبة التي هي غير متعلقة لا نقول الاستقلال وحده صفة
 الملاحظة وتختلف باختلافها فاذا الرخط معنى القضية ملاحظة اجمالية
 كان مستقلا واذا الرخط ملاحظة تفصيلية كان غير مستقل والتصديق
 انما يتعلق به باعتبار الاول وكذا ينبغي ان نفهم معنى الفعل فان معناه
 معنى اجمالي مستقل بالفهوتية بحلله العقل الى الحدث الزمان ونسبة
 الى الفاعل المسمى فما يشهد به استقلال النظر الى المدلول التصني فيكون
 المطابق كلام طاهر في فاعل قوله وتصو احد ما به على سبيل الترتيب
 والا فكيف يوجب الوجود بغيره كونه الوجود فانه عبارة عن سلب وجوده قال
 الشيخ في الصلوات السكت محل على الوجود ولا شك في ذلك

اعلم ان التصديق على نهج الجمهور هو ما سلك في القضية لكن من حيث انها هي محال بالنسبة للجمهور لا محال والافصال على ما هو المشهور فانها غير متعلقة بالفهوتية وتعلق التصديق يجب ان يكون مستقلا كما يشهد به الفطرة البلية لا تعني القضية ايضا غير متعلقة لا شتا لها على النسبة التي هي غير متعلقة لا نقول الاستقلال وحده صفة الملاحظة وتختلف باختلافها فاذا الرخط معنى القضية ملاحظة اجمالية كان مستقلا واذا الرخط ملاحظة تفصيلية كان غير مستقل والتصديق انما يتعلق به باعتبار الاول وكذا ينبغي ان نفهم معنى الفعل فان معناه معنى اجمالي مستقل بالفهوتية بحلله العقل الى الحدث الزمان ونسبة الى الفاعل المسمى فما يشهد به استقلال النظر الى المدلول التصني فيكون المطابق كلام طاهر في فاعل قوله وتصو احد ما به على سبيل الترتيب والا فكيف يوجب الوجود بغيره كونه الوجود فانه عبارة عن سلب وجوده قال الشيخ في الصلوات السكت محل على الوجود ولا شك في ذلك

فان قيل قد علم ان التصديق على نهج الجمهور هو ما سلك في القضية لكن من حيث انها هي محال بالنسبة للجمهور لا محال والافصال على ما هو المشهور فانها غير متعلقة بالفهوتية وتعلق التصديق يجب ان يكون مستقلا كما يشهد به الفطرة البلية لا تعني القضية ايضا غير متعلقة لا شتا لها على النسبة التي هي غير متعلقة لا نقول الاستقلال وحده صفة الملاحظة وتختلف باختلافها فاذا الرخط معنى القضية ملاحظة اجمالية كان مستقلا واذا الرخط ملاحظة تفصيلية كان غير مستقل والتصديق انما يتعلق به باعتبار الاول وكذا ينبغي ان نفهم معنى الفعل فان معناه معنى اجمالي مستقل بالفهوتية بحلله العقل الى الحدث الزمان ونسبة الى الفاعل المسمى فما يشهد به استقلال النظر الى المدلول التصني فيكون المطابق كلام طاهر في فاعل قوله وتصو احد ما به على سبيل الترتيب والا فكيف يوجب الوجود بغيره كونه الوجود فانه عبارة عن سلب وجوده قال الشيخ في الصلوات السكت محل على الوجود ولا شك في ذلك

واما في ان يكون الجوهر في ذاته
 مستقلا عن غيره من الوجودات
 فليس كذلك بل هو في ذاته
 قائم بنفسه لا يحتاج الى غيره
 في وجوده بل هو الذي يوجب
 وجود غيره من الوجودات
 فلهذا يقال ان الجوهر في ذاته
 مستقلا عن غيره من الوجودات
 واما في ان يكون الجوهر في ذاته
 قائم بنفسه لا يحتاج الى غيره
 في وجوده بل هو الذي يوجب
 وجود غيره من الوجودات
 فلهذا يقال ان الجوهر في ذاته
 مستقلا عن غيره من الوجودات

الحاصل انه يختلف البدن والتفريق باختلاف العلم الاجمالي والتفصيلي
 استدلال بدياته الصورة الكلية لاجتماعية الكلية البدئية المتعلقة بالقدرة
 القائمة بان تصور كل جز من اجزاء التصديق بدبي على الصورة الكلية
 التفصيلية الشخصية المتعلقة بان تصور الوجود بدبي ولكن ان تصور الصورة التي
 يستدل بها صورة شخصية فتكون الحكم بدبي حاصل من لا يتعد على كسب وهو
 يتوقف على تصور الوجود فهو ايضا بدبي فلهذا ينبغي ان لا يحكم بالثباتي
 فيها بالوجود الذي تصورهما هذا الوجه ليس بخارج لها لكونها متساويتين
 لهما ايتما فاما قوله والوجود بسيطه المراد بالبساطة البساطة البدئية
 ولا خلاف بالاجزاء اني الدليل الاول الاجزاء البدئية وحاصله التردد كما بين
 ان يكون جز الوجود نفس مفهومه من ان لا يكون له فيكون غير اياه فلا يكون
 الكل كالأجزاء جزاوا ايضا يلزم كون الشيء جز نفسه فتركبه من الاجزاء الغير
 المتساوية لا اله الا هي وان لم يحصل عند الاجتماع امر اذ لم يكن هذا الامر
 الزائد وجودا فلهذا وجوده هناك فالوجود ليس من الاجزاء وحده بل من الامر الزائد

واما في ان يكون الجوهر في ذاته
 مستقلا عن غيره من الوجودات
 فليس كذلك بل هو في ذاته
 قائم بنفسه لا يحتاج الى غيره
 في وجوده بل هو الذي يوجب
 وجود غيره من الوجودات
 فلهذا يقال ان الجوهر في ذاته
 مستقلا عن غيره من الوجودات
 واما في ان يكون الجوهر في ذاته
 قائم بنفسه لا يحتاج الى غيره
 في وجوده بل هو الذي يوجب
 وجود غيره من الوجودات
 فلهذا يقال ان الجوهر في ذاته
 مستقلا عن غيره من الوجودات

واما في ان يكون الجوهر في ذاته
 مستقلا عن غيره من الوجودات
 فليس كذلك بل هو في ذاته
 قائم بنفسه لا يحتاج الى غيره
 في وجوده بل هو الذي يوجب
 وجود غيره من الوجودات
 فلهذا يقال ان الجوهر في ذاته
 مستقلا عن غيره من الوجودات
 واما في ان يكون الجوهر في ذاته
 قائم بنفسه لا يحتاج الى غيره
 في وجوده بل هو الذي يوجب
 وجود غيره من الوجودات
 فلهذا يقال ان الجوهر في ذاته
 مستقلا عن غيره من الوجودات

الزائد عليها وبهذا التفسير اولى من تفسير الشرح كما لا يخفى ثم الامر الزائد اما ان
يكون عارضا لها او معروضا لها او عارضا سببا لمعروض واحد او معروضا سببا
لعارض واحد ولا يكون بينهما علاقة المعروض صلا والاحتمال الاول اقرب
لظواهر الامر الزائدية اجتماعية والاحتمال الثالث الرابع والخامس العبد
اذ على هذه الاحتمالات يكون التركيب في امر اجنبى والاحتمال الثاني الرابع
مختص ان لا يتصور حصول العارض قبل حصول المعروض وحدة العارض
وتعدد المعروض موضح بالاحتمال الاول اشارة الى الاحتمالات الاخر
وكما انه قال يكون عارضا لها في صورة سبب اجتماعي في صورة اخرى
كما يدل عليه قوله قدس سره فيكون التركيب في فاعل الوجود او فاعله
فيكون الكل اه اعلم ان معروض الشئ لنفسه على ضربين جائز وتتميم
فاجاز ان يكون بين الشئ ونفسه تفارضا اعتباري كإني الوجود المطلق
والا سلك العام والكيفية المفهومية فان العارض فيها حصته من المعروض
المستحيل ان لا يكون بينهما تفارضا والارم مينا هو القرب المستحيل لانه

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible][illegible]

[illegible]

وان اريد بها ما هو بالذات فاجزئ ليس مقدم على الكل بحسب الوجود بل بحسب الذات والا كان المركب من جزئين مركبا من اجزاء فقلت ان مقدم على الكل بالذات بحسب وجوده ضرورة ان الجزئ حيث هو جزئ لا يكون معدوما لكن لا بان يكون الوجود قيدا للجزئ بل يكون شرطا
نجزئ **قولنا** اوجده محض اه اى قيل مقدم حصول الشئ من الاشياء المحض فان الكلام فى الاقصاف بالوجود المطلق والعدم المطلق كما ذكرنا **فانقل قولنا**

وان اريد بها ما هو بالذات فاجز ليس بعدا على الكمال كسبيل جود بل
بجسب الذات والا لكان المركب من جزئين مركبا من اجزاء اقل من
مقدم على الكمال كسبيل جوده ضرورة ان الجزء حيث هو جزر
لا يكون معدا لكان لا بان يكون الوجود قه الاجز بل يكون شرطا
بجزءه **قولنا** الوجود محض اه اى قيل لم يحصل الشئ من الاشياء المحض
الكلام فى الاتصاف بالوجود المطلق والعدم المطلق كما فى **قوله**
ولا يعرف من الوجود والمراد بالوجود اعرفيه بالكلية لا بالوجه والا
لكان هذا الكلام متناقضا لنفسه فان الوجه اعرف من شئ الوجود ولا
انه ثبت اعرفيه الوجود مما عداه لكان سائر القدرات المذكورة فى اثبات
بما ثبته **قوله** او نحن ان ما ذكره فى البطلان ليس مقدمة حطائية **قوله** فان
محل شئ اه سبقت اشارته الى ان محضه لم يستدل فى اثبات الاول **قوله** بل
الاول على بطلان تجديده الوجود انه لو كان جزرا من الوجود نفس مغيرة به
لزم سادته الجزر **قوله** فى المتصور والميتة ولا شك فى اللزوم فان المتصور

و هو من جملة ما لا ينفك عنه في كل وقت و هو من جملة ما لا ينفك عنه في كل وقت

قوله وفي الاول
التي تفرق في التاميل
المراد في الاول فان لم يكن
المراد في الاول فان لم يكن
المراد في الاول فان لم يكن

في كل وقت و هو من جملة ما لا ينفك عنه في كل وقت
قوله وفي الاول
التي تفرق في التاميل
المراد في الاول فان لم يكن
المراد في الاول فان لم يكن
المراد في الاول فان لم يكن

يترك ما عرفت ان الشيء نفسه استحيل او اجتمع التقيضين المستحيل
وفي الاول لا يترك شي من نفسه قوله انما المحال اه بل هذا ايضا ليس محال
على إطلاقه فان تجري لاجزى والا لا مفهوم من مفهوم ولنا في المقام
تحقيق سطر عليه انشاء الله تعالى قوله غاية ماني الباب اه
بل غاية ماني الباب ان جزر الوجود و اذ كان معدوما مطلقا كان
الوجود معدوما مطلقا وقد عرفت انه استحيل قوله وليس المراد اه
حل الوجود عند الشيخ الاشعري حل اولى او حل متعارف اتي
و عند غيره حل بالاشتقاق قوله وقد عرفت اه فيه ساجدة لان المذكور
في ما سبق هو ان براتيه الوجود متفرع على كونه مفهوم ما و احد قوله لا
اه فيه ان الكلام في الاتصاف بالوجود والعدم لم يبين المتساويين
ولا تعلق بينهما واسطة ومن اقتبها اخذ العدم او الوجود بمعنى اخر كما اشترط
قوله يكون اجزاء اه فيه ان المحال عند اشتباهها تامة لتحقيق موصوفها فلو كان
الوجود اجزاء وكانت تلك الاجزاء احوالا لا يترك ان يكون الكل قبل اجزائه

قوله وفي الاول
التي تفرق في التاميل
المراد في الاول فان لم يكن
المراد في الاول فان لم يكن
المراد في الاول فان لم يكن

قوله وفي الاول
التي تفرق في التاميل
المراد في الاول فان لم يكن
المراد في الاول فان لم يكن
المراد في الاول فان لم يكن

في الخارج كما يتصل الجسم بكونه متصفا بالسواد والبياض فلو لم يكن كنهه هذه
الوجه متصفا بالبدئية لكان المقصود بالمرض مقصودا بالذات في
لاخطه واحدة فصرف قوله لا شكاه فالتفت تعريف الوجود متص
من جماعة فهو الى كسبه وكان متفرعا عليها فلا يصح ان يستدل
به عليها فالتفت لرسل ذلك فتريف الشئ يدل على حصوله بالكسب ومعرفة في
البدئية لما عرفت ان البدئية لا يمكن حصوله بالكسب لا بالحصول ^{لغير}
وبعد من ان ^{الاستدلال} ^{بأن} ^{الوجود} ^{لا} ^{يدل} ^{على} ^{كسبه} ^{بجسب} ^{الواقع}
بل بحسب اعتقادهم فالتفت لمراد في كنه الوجود فاذا فرض كونه ضروريا
لا يلزم عدم صحته تعريفه بالرسم لعمدة بعض وجوهه فلما قد سبقتنا الاشارة
الى انه لا يصح ترسيم الشئ بمدة تصور كنهه ^{فلا} ^{يكون} ^{تعريفا} ^{اه} ^{اعلم}
ان التعريف اما حقيقي وبه يحصل التصور ابتداء او لفظي وبه يحصل
التصور ثانيا والاول ينقسم الى التعريف بحسب الحقيقة وهو ما يحصل تصورا
ما علم وجوده في نفس الامر والى التعريف بحسب الاسم وهو ما يحصل تصورا

في الخارج كما قيل الجسم كونه متصفا بالسمو او الالباض فلو لم يكن كنهه هذه
 الوجهه متصفا بالبلابة لكان المقصود بالمرض مقصودا بالذات في
 لاخطه واحدة قسره قوله لا شكاه فاقطعت تعريف الوجود وقع
 من جماعته فغير الى كسبه وكان تنفرها عليها فلا يصح ان يستدل
 به عليها فقلت لو سلم ذلك قسره الشيء يدل على حصوله بالكسب وهو ينافي
 البلية لما عرفت ان البديهي لا يمكن حصوله بالكسب لا يحصل بغيره
 وبغيره مع ان الاستشكال المتعارف تعريف الوجود لا يدل على كسبه بحسب الواقع
 بل بحسب اعتقادهم فان قيل التراجع في كنه الوجود فاذا فرض كونه ضروريا
 لا يلزم عدم صحته تعريفه بالرسم لمرته لبعض وجوبه قلنا قد سبقتنا الاشارة
 الى انه لا يصح ترسيم الشيء بتصور كنهه بل يكون تعريفه ا علم
 ان تعريفه اما حقيقي وبه يحصل التصور ابتداء او لغطي وبه يحصل
 التصور ثانيا والاول ينقسم الى التعريف بحسب الحقيقة وهو ما يحصل بتصو
 ما علم وجوده في نفس الامر والى التعريف بحسب الاسم وهو ما يحصل بتصو

[illegible]

اى فرض المريف تصوير المريف فى الدر كة مرة ثانية ثم كذا بان القوم
 علموا تقدم ما لا يسمونه على جميع المطالب بانهم فهم معنى اللفظ لا يمكن التصديق
 بوجوده ولا تمسحى طلب حقيقة ولا التصديق ببنية المركبة وبذا انما يتم
 اذا كان التعريف اللفظى واحلا فى مطلب ما وانت تعلم ان التعريف الاسمى
 مطلب ما لا يسمونه بغير فهم معنى اللفظ بالتعريف اللفظى فانه بعد تصويره
 فاذا لم يكن التعريف اللفظى واحلا فى مطلب ما يتم ذلك التحليل
 مع ان من قال انه من المطالب التجديقية لا يمكن كونه مطلب ما لكن قريب
 الى ان ما له التصديق وذو بعض الافاضل الى انه من المطالب التصديقية
 زمانه انه يفيد تصور الموضوع له من حيث انه معنى اللفظ وانت خير من يتبع
 تعريفا سيما سيما ويكون من قبيل البحث اللغوى وتحقيق العام انه اذا سئل
 من امر بهى فبقل بالوجود مثلا فبقل ما يكون فاعلا او منفعا فمن شأنه
 ان يحصل منه للسائل حضرا لمضى الوجود والاتفات اليه بين الصور المعترية
 وان يحصل له التصديق بان لفظ الوجود موضوع لهذا المعنى فاذا قيل

دوام فضائله العظمى

في العلم المقتضية فالقصود منه التصديق وان كان التصديق حاصل
 في ضمنه انظر ارباب تلك الصناعات يتقصرون على الالفاظ واذا قيل ذلك
 في العلوم العقلية فالتقصير منه على ما هو طبيعة هذه العلوم التصوير وان كان التصديق
 حاصل في ضمنه وقد اطنبنا الكلام في هذا المقام فانه مما لم يمارت فيه الاقدام **قوله**
 الذي وقع الترخ فيه اه قد عرفت ان العجز يطلق على المعنى المصدري وعلى
 ما هو موجود في الظاهر ان من ذهب الى انه شيء يجب الوجود في الاعميان
 واشتغل بتعريفه تعريفا حقيقيا اخذه بالمعنى الثاني دون الاول كيف و
 قد وقع في كلام العلم الثاني ان الوجود وان كان الفعل والانفعال و
 الموجود في الكنه الفعل والانفعال الاول ان يجاب ان المعرف هو الوجود و
 بمعنى اخر فاقبل موجب الشيء سائر ذلك الشيء فلو كان التعريف تعريفا
 موجب الوجود يلزم ان يصدق على الوجود مع انه يصدق عليه فلو لمسلم
 صدقه عليه فلان لم اقتناع ذلك الاول دليل على امتناع صدق الشيء على
 الموجب الموجب باكمل المعنى **قوله** يتوقف تعقله لقائل ان يقول الخاص

في العلم المقتضية فالقصود منه التصديق وان كان التصديق حاصل
 في ضمنه انظر ارباب تلك الصناعات يتقصرون على الالفاظ واذا قيل ذلك
 في العلوم العقلية فالتقصير منه على ما هو طبيعة هذه العلوم التصوير وان كان التصديق
 حاصل في ضمنه وقد اطنبنا الكلام في هذا المقام فانه مما لم يمارت فيه الاقدام **قوله**
 الذي وقع الترخ فيه اه قد عرفت ان العجز يطلق على المعنى المصدري وعلى
 ما هو موجود في الظاهر ان من ذهب الى انه شيء يجب الوجود في الاعميان
 واشتغل بتعريفه تعريفا حقيقيا اخذه بالمعنى الثاني دون الاول كيف و
 قد وقع في كلام العلم الثاني ان الوجود وان كان الفعل والانفعال و
 الموجود في الكنه الفعل والانفعال الاول ان يجاب ان المعرف هو الوجود و
 بمعنى اخر فاقبل موجب الشيء سائر ذلك الشيء فلو كان التعريف تعريفا
 موجب الوجود يلزم ان يصدق على الوجود مع انه يصدق عليه فلو لمسلم
 صدقه عليه فلان لم اقتناع ذلك الاول دليل على امتناع صدق الشيء على
 الموجب الموجب باكمل المعنى **قوله** يتوقف تعقله لقائل ان يقول الخاص

في العلم المقتضية

في العلم المقتضية

في العلم المقتضية

في العلم المقتضية

في العلم المقتضية

في العلم المقتضية

في العلم المقتضية

في العلم المقتضية

في العلم المقتضية

في العلم المقتضية

في العلم المقتضية

في العلم المقتضية

الخاص يستلزم المطلق مع ان العدم الخاص لا يستلزم العدم المطلق لان
 العدم الخاص سلب الوجود الخاص والعدم المطلق سلب الوجود المطلق وسلب
 الخاص لا يستلزم سلب المطلق فربما بان المطلق يلاحظ على وجهين
 الاول ملاحظته الاطلاق لا بان يكون الاطلاق قيد الوجود الا بمعنى طلقا
 بل بان يكون عنوانا لملاحظة فشرحا لحقيقة^٢ والثاني ملاحظته من حيث
 هو غير ان يلاحظ معه الاطلاقات^٣ وهذا وجه الفرق بين مطلق الشيء والشيء المطلق
 لا تأويله لبعض الناس من ان مطلق الشيء يرجع الى الفرد والنشر^٤ الشيء
 المطلق يرجع الى الكل الطبيعي فالمطلق ان اخذ على الوجه الاول فسلب
 الخاص لا يستلزم سلبه وان اخذ على الوجه الثاني فسلب لا يستلزم سلبه
 كما يظهر بانني تأملت في عدم المطلق سلب اصل حقيقة الوجود من غير
 ان يلاحظ معه الاطلاقات ولازم للعداات الخاصة تحقق سلب حقيقة
 عند سلب^٥ ومنه بهذا يظهر ان في العدم المطلق اضافة واحدة وفي
 العدم الخاص اضافتين احداهما في السلب والاخر في الوجود وان اخذ

[illegible][illegible][illegible][illegible]

السبب الثاني في الوجود الثالث من السبب الخامس الى الوجود الخامس الى السبب السادس ١٢ وهو في ظهور الله

[illegible]

فبيد ان المدعى اثبات الاشتراك المنفرد بحسب الراجع لا ابطال الاشتراك
اللفظي كيف صرح بالبحث لتعريفه ان من قبيل اثبات اللزوم بالقياس
قوله اما على الاول اه تفصيلا ان الوجود لو كان عين الخصوصية
او محصا بها كان الغيبة اختصاصا معلومين او مشكوكين او
كان عدما معلوما او كانا غير متصورين اصلا فعلى الاول التردد
في الخصوصية يستلزم التردد في الوجود ضرورة ان الخزم بامرياني
التردد فيما علم غيبة او اختصاصه له وعلى الثاني التردد في الخصوصية
ان لم يستلزم التردد في الوجود من حيث هو لعدم المنافات بين الخزم بامر
وغير التردد فيما يشك عينية او اختصاصه لكنه يستلزم من حيث انه عين
مختص المفروض عدم وقوع التردد في الوجود اصلا وعلى الثالث ثبت بل
المدعى يلزم خلاف المفروض وعلى الرابع ثبت اقتناع الخزم مع التردد على كلا
التقديرين لك ان تقول في بيان اللزوم لا يمكن حصول الخزم بالوجود
التردد في الخصوصية الابان يمكن فيه فرض الاشتراك بينها فلو كان للوجود

قوله اما على الاول اه تفصيله ان الوجود لو كان من الخصوصية
 او متحصلا بها لكان العينية واختصاص معلومين او مشكوكين او
 كان عدما معلوما او كانا غير متصورين اصلا فعلى الاول التردد
 في الخصوصية يستلزم التردد في الوجود وفروقه ان الجزم بامرياني
 التردد فيها علم غيبية واختصاصه له على الثاني التردد في الخصوصية
 ان لم يستلزم التردد في الوجود من حيث هو لعدم المناقاة بين الجزم بامر
 وبين التردد فيها يشك عينية واختصاصه لكنه يستلزم من حيث انه عين
 مختص والغرض من عدم وقوع التردد في الوجود اصلا وعلى الثاني ثبت على
 المدعى يلزم خلاف الغرض وعلى الثاني ثبت افتناع الجزم مع التردد على كلا
 التقديرين لك ان تقول في بيان اللزوم لا يمكن حصول الجزم بالوجود
 التردد في الخصوصية الابان يمكن فيه فرض الاشتراك بينها فلو كان للوجود

فقال **محمده** الوجه الثاني في ان هذا الوجه لا يثبت اشتراك الوجود بين الوجود
 كما ان الاول لا يثبت اشتراك بين الوجودات هما متلازمان ضرورة
 انه اذا ثبت بين الوجودات ثبت بين سرورياتها وكذا العكس القيم
 يصور على اربعة اوجه الاول ان يلاحظ التقسيم والاقسام على تفصيل كما
 تقسم الوجود الى وجود الواجب الممكن ووجود الممكن الى وجود الجوهري والعرضي
 والثاني ان يلاحظ التقسيم والاقسام على الاجمال كما تقسم وجود كل نوع
 الى وجودات افرادها والثالث ان يلاحظ الاقسام على الاجمال ودون
 التقسيم كما تقسم الوجود الى وجودات الاشخاص ووجودات النعمان ووجودات الانواع
 ووجودات النعمان ووجودات الاشخاص ووجودات النعمان ووجودات الانواع
 الى وجودات افرادها والرابع عكس الثالث كما تقسم وجود كل نوع
 الى وجودات النعمان والاشخاص ولا شك ان اشتراك الوجود بين جميع
 الوجودات يحصل بالتقسيم الاول مع انقسام التقسيم الثاني والثالث
 ويحصل ايضا بالتقسيم الثالث على الافراد والمذكور سابقا هو الطريق
 الاول وفيه نظر لان وجود الكلي ليس بغير وجودات الافراد وعلى

فقال **محمده** الوجه الثاني في ان هذا الوجه لا يثبت اشتراك الوجود بين الوجود
 كما ان الاول لا يثبت اشتراك بين الوجودات هما متلازمان ضرورة
 انه اذا ثبت بين الوجودات ثبت بين سرورياتها وكذا العكس القيم
 يصور على اربعة اوجه الاول ان يلاحظ التقسيم والاقسام على تفصيل كما
 تقسم الوجود الى وجود الواجب الممكن ووجود الممكن الى وجود الجوهري والعرضي
 والثاني ان يلاحظ التقسيم والاقسام على الاجمال كما تقسم وجود كل نوع
 الى وجودات افرادها والثالث ان يلاحظ الاقسام على الاجمال ودون
 التقسيم كما تقسم الوجود الى وجودات الاشخاص ووجودات النعمان ووجودات الانواع
 ووجودات النعمان ووجودات الاشخاص ووجودات النعمان ووجودات الانواع
 الى وجودات افرادها والرابع عكس الثالث كما تقسم وجود كل نوع
 الى وجودات النعمان والاشخاص ولا شك ان اشتراك الوجود بين جميع
 الوجودات يحصل بالتقسيم الاول مع انقسام التقسيم الثاني والثالث
 ويحصل ايضا بالتقسيم الثالث على الافراد والمذكور سابقا هو الطريق
 الاول وفيه نظر لان وجود الكلي ليس بغير وجودات الافراد وعلى

فقال **محمده** الوجه الثاني في ان هذا الوجه لا يثبت اشتراك الوجود بين الوجود
 كما ان الاول لا يثبت اشتراك بين الوجودات هما متلازمان ضرورة
 انه اذا ثبت بين الوجودات ثبت بين سرورياتها وكذا العكس القيم
 يصور على اربعة اوجه الاول ان يلاحظ التقسيم والاقسام على تفصيل كما
 تقسم الوجود الى وجود الواجب الممكن ووجود الممكن الى وجود الجوهري والعرضي
 والثاني ان يلاحظ التقسيم والاقسام على الاجمال كما تقسم وجود كل نوع
 الى وجودات افرادها والثالث ان يلاحظ الاقسام على الاجمال ودون
 التقسيم كما تقسم الوجود الى وجودات الاشخاص ووجودات النعمان ووجودات الانواع
 ووجودات النعمان ووجودات الاشخاص ووجودات النعمان ووجودات الانواع
 الى وجودات افرادها والرابع عكس الثالث كما تقسم وجود كل نوع
 الى وجودات النعمان والاشخاص ولا شك ان اشتراك الوجود بين جميع
 الوجودات يحصل بالتقسيم الاول مع انقسام التقسيم الثاني والثالث
 ويحصل ايضا بالتقسيم الثالث على الافراد والمذكور سابقا هو الطريق
 الاول وفيه نظر لان وجود الكلي ليس بغير وجودات الافراد وعلى

من انقسامه الى اقسام لا يتصل بعضها ببعض
 بل لا بد ان يكون له اقسام لا يتصل بعضها ببعض
 بل لا بد ان يكون له اقسام لا يتصل بعضها ببعض
 بل لا بد ان يكون له اقسام لا يتصل بعضها ببعض

تقدير ان يكون غير ما فليس كليا صادقا عليها فلا يصح تقسيم وجود الممكن
 ووجود الجبر والوص ووجودات انواعها وذلك لان الكلي قبل ان تنزاعه
 من الجزئيات متحد معها ذاتا ووجودا فلا يتصور ان تقسم وجوده الى وجوداتها
 وبعد انزاعه عنها له وجود ذو معنى متخصص بالاتصاف اليه فلا ينقسم
 الى وجوداتها الخارجية وجوابه ان المراد بوجود الجبر مثلا هو المضمون
 ولا شك انه صادق على وجودات الجبر فان كلاً منها وجود الجبر
 والافئليس المقسم تقسيم الوجود الى الوجودات بتقسيمات تسريته
 تمازله بل تقسيمها بتقسيمات تعدد ذاتي درجه واحدة كما اشار
 اليه قدس سره بان تقسيم الوجود مرة بوجود الواجب وجود غيره مرة
 بوجود الممكن ووجود غيره وكذا حتى لا يتبع وجود شي الا وان تقسم الوجود
 الى اقسام **قوله** لان اقسام التقسيم جارة عن احداث الكثرة في التقسيم
 فهو تحقيق حقيقة اذا كان المقسم متحد اقسام قبل القسمة فهو
 بالذات منحصر في تقسيم الكلي الذاتي الى جزئياته وتقسيم المتصل الى

وجودات الوجودات والافئليس المقسم تقسيم الوجود الى الوجودات بتقسيمات تسريته
 تمازله بل تقسيمها بتقسيمات تعدد ذاتي درجه واحدة كما اشار
 اليه قدس سره بان تقسيم الوجود مرة بوجود الواجب وجود غيره مرة
 بوجود الممكن ووجود غيره وكذا حتى لا يتبع وجود شي الا وان تقسم الوجود
 الى اقسام **قوله** لان اقسام التقسيم جارة عن احداث الكثرة في التقسيم
 فهو تحقيق حقيقة اذا كان المقسم متحد اقسام قبل القسمة فهو
 بالذات منحصر في تقسيم الكلي الذاتي الى جزئياته وتقسيم المتصل الى

بالذات منحصر في تقسيم الكلي الذاتي الى جزئياته وتقسيم المتصل الى

الوجود بالوجود لا يقال له وجوده بالوجود بل يقال له وجوده بالوجود
 الوجود بالوجود لا يقال له وجوده بالوجود بل يقال له وجوده بالوجود
 الوجود بالوجود لا يقال له وجوده بالوجود بل يقال له وجوده بالوجود
 الوجود بالوجود لا يقال له وجوده بالوجود بل يقال له وجوده بالوجود

الى اجزاء تقسيم بالعرض لا بالذات **قوله** وقد قيل ان جواب السؤال
 المصدر قبوله لا يقال الظاهر انه غير متوجه لان حاصل السؤال الوجود على
 تقدير الاشتراك اللفظي تقسيم باعتبار ما يليه ليس لفظ الوجود كما ان اليمين تقسيم لك
قوله سواء كان ان وجوده هو الوجود حقيقة حقيقة نوعية او حقيقة جنسية وسواء
 كان حقيقة انية محسوس الاود او غير جنسية محسوسا او دأية ليعضبا وعرضية ليعضبا
قوله الوجه الثالث اه اورد عليه انه لا حاجة بنا الى اخذ هذه العدم
 بل على تقدير عدمه يحصل احتمال خرد هو ان يكون الشيء معدوما بدم اخر غير
 احتمال المحرر اخذ هذه الشبهة بان طرفي المحرر على تقدير هذه العدم وعدم الوجود
 الوجود والوجود الخاص فليس المحرر التعلق لاحتمال وجود اخر وعلى تقدير عدمه والوجود
 الخاص والعدم يسمى سلب الوجود فيحصل المحرر التعلق اذ لا يصح ان يكون الشيء سلبا في نفسه
 انما يخرج من محرم غير متصل بالعدم بهذا المعنى الذي ان قال سلب العدم غير
 منضاف الى الوجود فكيف به والغير ان الوجود صورة واحدة ولعدم صورتين اجمالية
 وتفصيلية ونساط هذا الحكم هو الصورة الاولى فعلى ما ذكره لا يكون المحرر تعلقا

الوجود بالوجود لا يقال له وجوده بالوجود بل يقال له وجوده بالوجود
 الوجود بالوجود لا يقال له وجوده بالوجود بل يقال له وجوده بالوجود
 الوجود بالوجود لا يقال له وجوده بالوجود بل يقال له وجوده بالوجود
 الوجود بالوجود لا يقال له وجوده بالوجود بل يقال له وجوده بالوجود

الوجود بالوجود لا يقال له وجوده بالوجود بل يقال له وجوده بالوجود
 الوجود بالوجود لا يقال له وجوده بالوجود بل يقال له وجوده بالوجود
 الوجود بالوجود لا يقال له وجوده بالوجود بل يقال له وجوده بالوجود
 الوجود بالوجود لا يقال له وجوده بالوجود بل يقال له وجوده بالوجود

الوجود بالوجود لا يقال له وجوده بالوجود بل يقال له وجوده بالوجود
 الوجود بالوجود لا يقال له وجوده بالوجود بل يقال له وجوده بالوجود
 الوجود بالوجود لا يقال له وجوده بالوجود بل يقال له وجوده بالوجود
 الوجود بالوجود لا يقال له وجوده بالوجود بل يقال له وجوده بالوجود

معنى العدم الخاص على تقدير ان يكون معنى مضادا الى الوجود بل
 الوجود الخاص بهو لا ينافي الوجود الاخر فما ذكره من معنى العدم معنى
 على ما قيل ان معنى العدم الخاص غير مصاف الى الوجود الخاص فخذ
 العدم في الدليل بالمعنى الذى يوجب منقضاء علة الوجود فهو في حكم انقضاء
 الاخرى وتختلف تقريره ويصير تقديره اخر ثم يمكن تقرير الدليل بان
 الوجود مقابل العدم ولو كان احدا المتقابلين تسعد والم يحصل التردد
 المحاصر بينهما بان الوجود يناقض العدم والتناقض مفهوم واحد
 فكذا التناقض لا يستلزم وحدة الازم وحدة المذموم وبما تقر
 بان وحدة احدا المتناقضين يستلزم وحدة الاخر ضرورة ان التناقض
 لا يكون الا بين المفهومين من ان العدم معنى واحد فكذا الوجود
 وبانه لو لم يكن احدا متسعدا لبطل التعليل بينهما فلهذا قلنا ان وجود
 ما يحصل الخسنيين الاول الغير المنقشر الوجود الثانى ما يطل على نقط
 الوجود ولو كان الاول يستلزم المذمى حمله على المعنى الثانى وانما يجب

فان كان معنى العدم الخاص على تقدير ان يكون معنى مضادا الى الوجود بل
 الوجود الخاص بهو لا ينافي الوجود الاخر فما ذكره من معنى العدم معنى
 على ما قيل ان معنى العدم الخاص غير مصاف الى الوجود الخاص فخذ
 العدم في الدليل بالمعنى الذى يوجب منقضاء علة الوجود فهو في حكم انقضاء
 الاخرى وتختلف تقريره ويصير تقديره اخر ثم يمكن تقرير الدليل بان
 الوجود مقابل العدم ولو كان احدا المتقابلين تسعد والم يحصل التردد
 المحاصر بينهما بان الوجود يناقض العدم والتناقض مفهوم واحد
 فكذا التناقض لا يستلزم وحدة الازم وحدة المذموم وبما تقر
 بان وحدة احدا المتناقضين يستلزم وحدة الاخر ضرورة ان التناقض
 لا يكون الا بين المفهومين من ان العدم معنى واحد فكذا الوجود
 وبانه لو لم يكن احدا متسعدا لبطل التعليل بينهما فلهذا قلنا ان وجود
 ما يحصل الخسنيين الاول الغير المنقشر الوجود الثانى ما يطل على نقط
 الوجود ولو كان الاول يستلزم المذمى حمله على المعنى الثانى وانما يجب

معنى العدم الخاص على تقدير ان يكون معنى مضادا الى الوجود بل
 الوجود الخاص بهو لا ينافي الوجود الاخر فما ذكره من معنى العدم معنى
 على ما قيل ان معنى العدم الخاص غير مصاف الى الوجود الخاص فخذ
 العدم في الدليل بالمعنى الذى يوجب منقضاء علة الوجود فهو في حكم انقضاء
 الاخرى وتختلف تقريره ويصير تقديره اخر ثم يمكن تقرير الدليل بان
 الوجود مقابل العدم ولو كان احدا المتقابلين تسعد والم يحصل التردد
 المحاصر بينهما بان الوجود يناقض العدم والتناقض مفهوم واحد
 فكذا التناقض لا يستلزم وحدة الازم وحدة المذموم وبما تقر
 بان وحدة احدا المتناقضين يستلزم وحدة الاخر ضرورة ان التناقض
 لا يكون الا بين المفهومين من ان العدم معنى واحد فكذا الوجود
 وبانه لو لم يكن احدا متسعدا لبطل التعليل بينهما فلهذا قلنا ان وجود
 ما يحصل الخسنيين الاول الغير المنقشر الوجود الثانى ما يطل على نقط
 الوجود ولو كان الاول يستلزم المذمى حمله على المعنى الثانى وانما يجب

فان كان معنى العدم الخاص على تقدير ان يكون معنى مضادا الى الوجود بل
 الوجود الخاص بهو لا ينافي الوجود الاخر فما ذكره من معنى العدم معنى
 على ما قيل ان معنى العدم الخاص غير مصاف الى الوجود الخاص فخذ
 العدم في الدليل بالمعنى الذى يوجب منقضاء علة الوجود فهو في حكم انقضاء
 الاخرى وتختلف تقريره ويصير تقديره اخر ثم يمكن تقرير الدليل بان
 الوجود مقابل العدم ولو كان احدا المتقابلين تسعد والم يحصل التردد
 المحاصر بينهما بان الوجود يناقض العدم والتناقض مفهوم واحد
 فكذا التناقض لا يستلزم وحدة الازم وحدة المذموم وبما تقر
 بان وحدة احدا المتناقضين يستلزم وحدة الاخر ضرورة ان التناقض
 لا يكون الا بين المفهومين من ان العدم معنى واحد فكذا الوجود
 وبانه لو لم يكن احدا متسعدا لبطل التعليل بينهما فلهذا قلنا ان وجود
 ما يحصل الخسنيين الاول الغير المنقشر الوجود الثانى ما يطل على نقط
 الوجود ولو كان الاول يستلزم المذمى حمله على المعنى الثانى وانما يجب

بِإِشْرَافِهِ مِنَ الْقَبِيضَةِ الْوَاجِبَةِ وَالْمُكْتَفِيَةِ ۚ مَرْتَوِيٍّ بِمَبِينٍ ۝

[illegible]

قوله أو علمه وعلم الضرورة أيضا ان بين المعلوم والمعلوم من
في السلب في الاعيان الذين بين الموجد والموجد فالعلم ايضا يشترط
قوله لم يميز الواجب عن الممكن انما أى يصدق الواجب الممكن على
شيء واحد باعتبار الوجودين لا يكون قسمه الموجد واليهما قسمه عقلية و
كون الشيء موجود الوجودين ان كان ممكنا لكن توقف القسمه على ما في
كونها عقلية لا يقطع الجواب قوله وبذلك نسخا قوله لعله اراد ان اثبات
المنفى العام للوجود يتم تخصيصه من بعض الموجودات يخفى في نفسه ويخفى من
نفي هذا المنفى الكلية قوله ما تخفرت اه الاحتمالات العقلية بينها قسمه
والذي اربث ثلثه وليس المراد فعينه الوجود بزيادة حكمه على الموجود وحلا
اوليا وانما غير الحمل كما هو المشهور ضرورة انه لا يتصور ان يكون
مفهوم الوجود من الحقيقة الواجبة او الممكنة بل المراد منها حكمه عليه حلا
بالذات وحلا بالعرض والحمل بالذات ان يكون مصداق الحمل
ففساد الموضوع من حيث هو حمل بالعرض ان يكون مصداق الحمل

[illegible]

قوله العارفين في الاستدلال
ان يقال الماتية ما قبل الوجود فيكون
الاجواب في جواب الاستدلال
ان يقال الماتية ما قبل الوجود فيكون
الاجواب في جواب الاستدلال
ان يقال الماتية ما قبل الوجود فيكون

وهو ظاهر الفساد ضرورة اقتناع خلو الشئ من كونه ذاتيا وغير ذاتي
فالاجواب في الجواب ان يقال الماتية من حيث هي معدومة لا يلزم
بحد النقصان الوجود اليها اجتماع نقضين لان نقض الوجود في مرتبة
البراهين سلب الوجود في هذه المرتبة لا سلب الوجود في مرتبة الماتية
بما هو شأنك تحقيق المقام تفصيلا ان شاء الله تعالى **قوله** لا يخفى
لا يخفى انه انما لا يلزم الدليل على التبرير المذكور في شرح التبرير وهو بوجوب
الوجود ولو كان زائدا فاما ان يقوم بالماتية الموجودة او بالماتية المعدومة
معدوم الواسطة وكلاهما محالان اما الاول فلا يستلزم ان يكون
الماتية موجودة قبل وجودها واما الثاني فلا يلزم اجتماع نقضين
لا يقال الوجود من المقولات الثانية وهي تعرض للمقولات الاولى
في الذين فيلزم ان يكون الماتية موجودة فيه قبل وجودها لا نقول
كونين المقولات الثانية يستدعي كون الذين طرف المعروض لا
كون الوجود الذي قيد المعروض او شرط العرض حتى يلزم

ان يقال الماتية من حيث هي معدومة لا يلزم
بحد النقصان الوجود اليها اجتماع نقضين لان نقض الوجود في مرتبة
البراهين سلب الوجود في هذه المرتبة لا سلب الوجود في مرتبة الماتية
بما هو شأنك تحقيق المقام تفصيلا ان شاء الله تعالى **قوله** لا يخفى
لا يخفى انه انما لا يلزم الدليل على التبرير المذكور في شرح التبرير وهو بوجوب
الوجود ولو كان زائدا فاما ان يقوم بالماتية الموجودة او بالماتية المعدومة
معدوم الواسطة وكلاهما محالان اما الاول فلا يستلزم ان يكون
الماتية موجودة قبل وجودها واما الثاني فلا يلزم اجتماع نقضين
لا يقال الوجود من المقولات الثانية وهي تعرض للمقولات الاولى
في الذين فيلزم ان يكون الماتية موجودة فيه قبل وجودها لا نقول
كونين المقولات الثانية يستدعي كون الذين طرف المعروض لا
كون الوجود الذي قيد المعروض او شرط العرض حتى يلزم

قوله

ان يقال الماتية من حيث هي معدومة لا يلزم
بحد النقصان الوجود اليها اجتماع نقضين لان نقض الوجود في مرتبة
البراهين سلب الوجود في هذه المرتبة لا سلب الوجود في مرتبة الماتية
بما هو شأنك تحقيق المقام تفصيلا ان شاء الله تعالى **قوله** لا يخفى
لا يخفى انه انما لا يلزم الدليل على التبرير المذكور في شرح التبرير وهو بوجوب
الوجود ولو كان زائدا فاما ان يقوم بالماتية الموجودة او بالماتية المعدومة
معدوم الواسطة وكلاهما محالان اما الاول فلا يستلزم ان يكون
الماتية موجودة قبل وجودها واما الثاني فلا يلزم اجتماع نقضين
لا يقال الوجود من المقولات الثانية وهي تعرض للمقولات الاولى
في الذين فيلزم ان يكون الماتية موجودة فيه قبل وجودها لا نقول
كونين المقولات الثانية يستدعي كون الذين طرف المعروض لا
كون الوجود الذي قيد المعروض او شرط العرض حتى يلزم

[illegible][illegible][illegible]

كيف وقيام الوجود بالذاتية ضروري وقد ذهب الشيخ الرئيس وغيره
 من القدماء الى ان كل قضية مركبة من متعاضدات الطرفين التامة
 والمتاكرون الى ان كل قضية مركبة من اربعة اجزاء بار على اعتبار
 التامة التيقينية وبالله التوفيق ومنه الوصول الى التحقير قوله
 فيلزم كون الشيء اذ اورد عليه انه يجوز ان يكون لذلك الشيء وجودا
 احدهما خارجيا والاخر ذينيا ويكون ثبوت الوجود الخارجى
 متوقفا على وجوده فى الدين وثبوت وجوده فى هذا الدين متوقف
 على وجوده فى دين آخر وهكذا فىلزم الاتصال المتسلسل فى الوجودات
 وهى متقطعة بانقطاع الاعتبار وفى الايمان وهى غير مرتبة وانت
 تعلم ان الحاصل فى الخارج غير الحاصل فى الدين بحسب الحقيقة الشخصية
 والظاهراتين بحسب الحقيقة النوعية وكذا الحاصل فى دين
 والحاصل فى دين آخر ولا شك ان ثبوت الشيء للشيء فرع ثبوت
 شخص الثبوت له لا ثبوت ما هو مشارك له فى النزع وقد اوجب عنه

وقد اُجيب بان ثبوت الوجود في كل طرف مفع كوجود الموصوف في هذا
 الطرف على تقدير كون احد جانبي طرف الاخر في الطرف واحتمل عليه بان ثبوت
 الوجود في الطرفين الذي هو في ذين في ذين من طرف كان عال الوجود في الذين الاخر
 واحتمل ان اتصاف بالية بالوجود في ذين في ذين من كبر مثلاً بان يكون
 طرف الاتصاف من بكر طرف الوجود في ذين في ذين من الوجود في ذين
 بكر وكذلك الى غير النهاية ولا يخفى انه قليل الجرد في لان طرف الاتصاف
 ليس شأنا لطرف الوجود كلف الشيء او احصل في ذين لا يمكن ان يحصل فيه
 بالوجود في ذين من اخر ضرورة ان معنى الوجود هو الحصول المصدري فما
 ان حصل طرف اتصاف بالية بالوجود والملاحظة دون الذين وانما كان كافتل
 عن بعض المحققين يسيل الامر لان ثبوت الشيء في الملاحظة لا يستدعي الاطلا
 اثبت له فانه عبارة عن ملاحظة ثبوت الشيء في الشيء قلت بل لا يسيل الامر فان
 الكلام في المطابق بالفتح لاني المطابق بالكسر فاعلم قوله
 لان جميع اه هذا ينبغي على ان العلة انما جتية للمجموع على كل خبر ومنه

٦٩

لا بد ان يكون حاصله بان يكون
 الوجود في الطرفين الذي هو في ذين في ذين من طرف كان عال الوجود في الذين الاخر
 واحتمل ان اتصاف بالية بالوجود في ذين في ذين من كبر مثلاً بان يكون
 طرف الاتصاف من بكر طرف الوجود في ذين في ذين من الوجود في ذين
 بكر وكذلك الى غير النهاية ولا يخفى انه قليل الجرد في لان طرف الاتصاف
 ليس شأنا لطرف الوجود كلف الشيء او احصل في ذين لا يمكن ان يحصل فيه
 بالوجود في ذين من اخر ضرورة ان معنى الوجود هو الحصول المصدري فما
 ان حصل طرف اتصاف بالية بالوجود والملاحظة دون الذين وانما كان كافتل
 عن بعض المحققين يسيل الامر لان ثبوت الشيء في الملاحظة لا يستدعي الاطلا
 اثبت له فانه عبارة عن ملاحظة ثبوت الشيء في الشيء قلت بل لا يسيل الامر فان
 الكلام في المطابق بالفتح لاني المطابق بالكسر فاعلم قوله
 لان جميع اه هذا ينبغي على ان العلة انما جتية للمجموع على كل خبر ومنه

مبنى على اشتراك الوجود بمعنى كما هو المشهور بين العالمين يأتي
 فلا تغفل قوله وانما الاستحصال اه اعلم ان الناقضين
 اما هو باعتبار الصدق على امر اخر من جهة واحدة فتحقق الناقض
 بين الشقيين كما يتحقق بين مبدء ما كالوجود والمعدم ويمكن ان يكون
 شي واحد نقضيان احدهما باعتبار حمل الاشتقاق الاخر باعتبار
 حمل المواطاة كالوجود فان نقضيه باعتبار الاول النقيض باعتبار الثاني
 الوجود ونحو صدق النقيضين على الامر المواطاة بان وقت
 محلا بالعرض كما يقال تجري لاخرى مفهوم مفهوم صدق كل من النقيضين
 كما انهما من جنس باكمل العرض مفهوم كل من الوجود والمعدم يصدق الوجود
 حيث انه موجود في الذين المعدم ومن حيث انه معدوم في غيرهم
 نقضيين باعتبار حمل المواطاة وحمل الاشتقاق على مراح كما يقال
 الوجود موجود وما ينبغي ان يعلم ان طائفة من القوم بما محمولة
 على نفسها محلا بالعرض كالوجود المطلق الماتية المطلقة الممكن العام

[illegible]

التوهم ان عدم الدم نفس المطلق
 لا على ان ينفخ له في اليقين ان التوهم
 ان عدم الدم نفس المطلق
 لا على ان ينفخ له في اليقين ان التوهم

التوهم ان عدم الدم نفس المطلق
 لا على ان ينفخ له في اليقين ان التوهم
 ان عدم الدم نفس المطلق
 لا على ان ينفخ له في اليقين ان التوهم

٤٤

واشباها بموضعا محمولا عليه نقضاً بسبب المحل لا انقبض هو والمحمول
 المحل الخاص ونظائرها ولا يتوهم ان عدم الدم من هذا القبيل لان عدم الدم نفس
 هو بقبضه محمول عليه بالمحل الذاتي لان العوارض حصص والعدم المطلق نوع
 لبا بل بقبضه ليس محمولا عليه اصلاً لان بقبضه هو عدم عدم الدم
 لا عدم الدم الذي هو قبض الوجود وبكذا يكون كل مرتبة شقيقة لقبضاً للمرتبة
 التوترية التي هي توجهاً الى ان يقال ان عدم الدم الذي يضاف اليه عدم في عدم
 عدم هو عدم المطلق الا عدم من عدم الدم فكان عدم الدم محمولا على عدم
 عدم الدم الذي هو بقبضه لكنه بهذا الاعتبار زائداً عن نفسه فكان محمولا
 على نفسه ايضا بالعرض فكان من قبيل محل المعنى الواحد على التقيضين ويمكن
 وضع ضابطة كلية ههنا بان كل كل مبرز بقبضه شامل لجميع المفردات
 ضرورة اتضاع ارتفاع التقيضين ومن جملة بانفس هذا الكلي فيجب ان يصدق
 هو بقبضه عليه فان كان بغيره سكر النوع فهو محمول على نفسه والاختصاص
 محمول عليه اما الاول فلان عروض الشيء لشيء يتسلم عروضه المشتق منه

التوهم ان عدم الدم نفس المطلق
 لا على ان ينفخ له في اليقين ان التوهم
 ان عدم الدم نفس المطلق
 لا على ان ينفخ له في اليقين ان التوهم

التوهم ان عدم الدم نفس المطلق
 لا على ان ينفخ له في اليقين ان التوهم
 ان عدم الدم نفس المطلق
 لا على ان ينفخ له في اليقين ان التوهم

ان كان كنهه موجودا في احوال ظهوره

في المبدأ والوجود
الابدي والوجود
الابدي والوجود
الابدي والوجود

المصدرى والثالث منشاء الاتساع وهو الوجود بمعنى ما بالوجود
هو الوجود العام نفسه الواجب لذاته لانه ليس قائما بالمايته
لاعلى وجه الانضمام والايكزم تاتيه عن وجوده على
وجه الاتساع والايكزم حين اتساع الوجود المصدرى سراع
بل اتساعات غير متتالية فانهم تركناه تحقيق شريف قوله وانها
ان تحقق تعام ان حقيقة الوجود ليس يفهم منه المعنى المصدرى
لان هذا المعنى تحقق باعتبار الفعل اتساع الذات حقيقة تتحقق
قطع النظر عن من الذات من افعال المتوكلية بشبهة الضرورة لقطعية
مفهوم الوجود بمجاة حقيقة وتلك الحقيقة على ما يحكم النظر الدقيق
منشاء الاتساع في المصطلح ومصادق كماله مطابق لصدة هي في
المكان لانه موجود بغيره فمقتضى ان الوجود عليه مراد عليه في
الواجب عيناته لانه موجود لذاته مصادق حمل الوجود عليه
ذاته من غير افعال اخرى فالواجب سبحانه موجود خاص قائم بذاته

فان كان كنهه موجودا في احوال ظهوره
فان كان كنهه موجودا في احوال ظهوره
فان كان كنهه موجودا في احوال ظهوره
فان كان كنهه موجودا في احوال ظهوره



فان كان كنهه موجودا في احوال ظهوره
فان كان كنهه موجودا في احوال ظهوره
فان كان كنهه موجودا في احوال ظهوره
فان كان كنهه موجودا في احوال ظهوره

فان كان كنهه موجودا في احوال ظهوره
فان كان كنهه موجودا في احوال ظهوره
فان كان كنهه موجودا في احوال ظهوره
فان كان كنهه موجودا في احوال ظهوره

في ان تقدم الوجود في الوجود الحقيقي وهو ليس امرا اعتبار
 كما سبق التلويح اليه **قد** واجب ان لا يخفى ان العلم يجب
 ان يكون لها نحو من التحقق كما يشهد به الضرورة كيف العلم
 من الاراض التي يتوقف ثبوتها على ثبوت المثبت له و
 الواجب لو كان علمه لوجوده لكان متقدما عليه بالوجود
 انما رجي لا بالوجود الذي تقدمه على الايمان كلبا و
 اما تقدم الماتية المكنة على وجودها فاقدم اخروا القدا
 المشهورة وهي نفس العلول اما بما يميزها عنها او باعتبار
 اتصافها بالوجود وكونه اقبحهم الاجزاء المحمودة فانها حيث
 انها اجزاء علمه لكل يتقدمه عليه بالوجود ضرورة ان جزء
 الموجود موجود من حيث انبعاثه متقدمه عليه بالطبع
 لا على نحو القدمات المشهورة وقال ناقده المتزحل انفس
 تقدم على نوعه لكونه جزءا له لكون تقدمه عليه بالطبع من

في ان تقدم الوجود في الوجود الحقيقي وهو ليس امرا اعتبار
 كما سبق التلويح اليه **قد** واجب ان لا يخفى ان العلم يجب
 ان يكون لها نحو من التحقق كما يشهد به الضرورة كيف العلم
 من الاراض التي يتوقف ثبوتها على ثبوت المثبت له و
 الواجب لو كان علمه لوجوده لكان متقدما عليه بالوجود
 انما رجي لا بالوجود الذي تقدمه على الايمان كلبا و
 اما تقدم الماتية المكنة على وجودها فاقدم اخروا القدا
 المشهورة وهي نفس العلول اما بما يميزها عنها او باعتبار
 اتصافها بالوجود وكونه اقبحهم الاجزاء المحمودة فانها حيث
 انها اجزاء علمه لكل يتقدمه عليه بالوجود ضرورة ان جزء
 الموجود موجود من حيث انبعاثه متقدمه عليه بالطبع
 لا على نحو القدمات المشهورة وقال ناقده المتزحل انفس
 تقدم على نوعه لكونه جزءا له لكون تقدمه عليه بالطبع من

٢٥

لا يصدق ان العلم

في ان تقدم الوجود في الوجود الحقيقي وهو ليس امرا اعتبار
 كما سبق التلويح اليه **قد** واجب ان لا يخفى ان العلم يجب
 ان يكون لها نحو من التحقق كما يشهد به الضرورة كيف العلم
 من الاراض التي يتوقف ثبوتها على ثبوت المثبت له و
 الواجب لو كان علمه لوجوده لكان متقدما عليه بالوجود
 انما رجي لا بالوجود الذي تقدمه على الايمان كلبا و
 اما تقدم الماتية المكنة على وجودها فاقدم اخروا القدا
 المشهورة وهي نفس العلول اما بما يميزها عنها او باعتبار
 اتصافها بالوجود وكونه اقبحهم الاجزاء المحمودة فانها حيث
 انها اجزاء علمه لكل يتقدمه عليه بالوجود ضرورة ان جزء
 الموجود موجود من حيث انبعاثه متقدمه عليه بالطبع
 لا على نحو القدمات المشهورة وقال ناقده المتزحل انفس
 تقدم على نوعه لكونه جزءا له لكون تقدمه عليه بالطبع من

من حيث انه مجرد لا يحمل على كماله ولا يحسن بحسب ان يحمل على
 نوعه ولا يكونه في زمان او في مرتبة عقلية او حسيه او حسي
 الشئ لا يجب ان يكون قومه ضمن لا يكونه اشرف لك ان
 تسدل على هذا الطلب بان الواجب انه ليس معه وما في مرتبة
 واذا كان الوجود رايدا عليه يلزم ذلك بان مصداق الحمل
 لو كان بخلافه لكان ممكنا لذاته فانهم **قوله** لا نقول ان
 ينسب اليه من غير التقديم بل هيته فلا شك انها ثابتة للتعريف قبل
 الوجود **قوله** وهو للتعريف قد عرفت ان العلم مطلقا يجب ان
 يتحقق قبل تحقق المعلول **قوله** ليس علمه قابلية كيف انما يحمل
 بوجوه انصاف التسفيه بالوجود من حيث انه **قوله** لكما خطه الطرفين
 مستعمل بالنسبة فكل من الطرفين كان مستعمل في جانب المعلول
 ان كان ابرز التسفيه معتبرا في جانب العلم بنا على انه معتبرا
 في جانب المعلول من حيث الاجمال وقد عرفت ايضا ان تعميم الماهية

من حيث انه مجرد لا يحمل على كماله ولا يحسن بحسب ان يحمل على
 نوعه ولا يكونه في زمان او في مرتبة عقلية او حسيه او حسي
 الشئ لا يجب ان يكون قومه ضمن لا يكونه اشرف لك ان
 تسدل على هذا الطلب بان الواجب انه ليس معه وما في مرتبة
 واذا كان الوجود رايدا عليه يلزم ذلك بان مصداق الحمل
 لو كان بخلافه لكان ممكنا لذاته فانهم **قوله** لا نقول ان
 ينسب اليه من غير التقديم بل هيته فلا شك انها ثابتة للتعريف قبل
 الوجود **قوله** وهو للتعريف قد عرفت ان العلم مطلقا يجب ان
 يتحقق قبل تحقق المعلول **قوله** ليس علمه قابلية كيف انما يحمل
 بوجوه انصاف التسفيه بالوجود من حيث انه **قوله** لكما خطه الطرفين
 مستعمل بالنسبة فكل من الطرفين كان مستعمل في جانب المعلول
 ان كان ابرز التسفيه معتبرا في جانب العلم بنا على انه معتبرا
 في جانب المعلول من حيث الاجمال وقد عرفت ايضا ان تعميم الماهية

من حيث انه مجرد لا يحمل على كماله ولا يحسن بحسب ان يحمل على

ولا يشترط فيه انما لا يكون العلم

[illegible][illegible]

قوله اذ هو موجود عليه الخ الظاهر ان الكلام في تسليم الوجود والعدم
 هو ان يقال ان الوجود في ذاته لا يخلو عن كونه موجودا في الخارج
 نعم موجوده عليه لا يدل على زيادة الوجود الخارجي على المابية انفس
 لا يخلو منها الوجود الخارجي ذلك ان قول المابية من حيث انها موجودة
 في الدين ليست موجودة في الخارج ومن حيث انها موجودة في الخارج
 ليست موجودة في الدين فيكون كل من الوجودين زائدا على
 قوله فال بعض الفضل الخ قد جزم بعضهم ان يحل لتصل
 على التصديق وهو لا يخلو عن الخلف قوله بل بانا الخ على نرا
 اقتدير تدير كذا في متصل المابية ذلك ان في ذلك الديلان التصل
 اي التصور فقط متصل بالمابية دون الوجود التصور مع انك متصل بالوجود
 دون المابية فالوجود لا يكون نفس المابية بالضرورة قوله ولا نم
 الخ فبني لانهم ان شيئا من المابية لم يتصوره بالكنهه التفصيلي والا
 تصور الكنهات بالكنهه الاجمالي ما لا شك فيه قوله والا فانه الخ
 لا يخفى ان قولنا السواد موجود على كونه لا يقتدر على ان يكون صحيحا

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

[illegible]

میں نے یہ خبر سنی ہے کہ آپ کی طبیعت اب بہتر ہوئی ہے۔ میں نے اس بار بھی دعا کی ہے کہ آپ کی طبیعت اب بہتر ہو جائے۔

اي على قول السيد اذ هو في
 بان المركب المتعلق به واحد
 بالاجمال فان كان المركب
 بان المركب المتعلق به واحد
 بان المركب المتعلق به واحد
 بان المركب المتعلق به واحد

ان المركب المتعلق به واحد
 بان المركب المتعلق به واحد
 بان المركب المتعلق به واحد
 بان المركب المتعلق به واحد
 بان المركب المتعلق به واحد

المقدّمات قوله اذا المركب انما اعترض عليه بعض المتعقبات
 بان المركب المتعلق اذا وجد في الذهن بوجود واحد
 اجمالي لا يتصور انتباهه الى البسيط لا تفاد المركب
 على ذلك التقدير فهنا وخارجا اذا دخله العقل
 لا يلزم انتباهه اليه لجوار ان لا يقف التحليل عند حد
 كما في تجزئ المتصل الواحد وانت جبر بان المراد
 من المركب والبسيط ههنا غير المتصل الواحد و اجزائه
 المقدارية فالمركب انما خرج على تقدير انتباهه الى
 بسيط في انما خرج نتيجة الى بسيط ذنب لان التركيب
 العقلي تسلم التركيب انما خرج و اطلاق المركب المتعلق
 على البسيط انما خرج من عين السامعة وتسمية العوارض
 بالقوات قال الشيخ الرئيس في اهللغات اجزاء البسيط يكون
 اجزائه مجردة عوارض موشى غير ضة العقل كما هو في قوله

ان المركب المتعلق به واحد
 بان المركب المتعلق به واحد
 بان المركب المتعلق به واحد
 بان المركب المتعلق به واحد
 بان المركب المتعلق به واحد

ان المركب المتعلق به واحد
 بان المركب المتعلق به واحد
 بان المركب المتعلق به واحد
 بان المركب المتعلق به واحد
 بان المركب المتعلق به واحد

ان المركب المتعلق به واحد
 بان المركب المتعلق به واحد
 بان المركب المتعلق به واحد
 بان المركب المتعلق به واحد
 بان المركب المتعلق به واحد

ملان البسيط الخ قال بعض المحققين لما منع ان يمنع كون
 البسيط الحقيقي بمبداء المركب مطلقا كان التقدير ان ضروري هو ان المركب
 لا بد له من اجزاء يتقوم بهيا واما انتباهنا الى ما ليس بمركب
 فليس ضروريا فان الكثرة لا يند فيها من الواحد العددي لاسيما
 الحقيقي بخلاف اشتماله على احاد اخر وكذا فالاولى ان
 يتسك بربان الطين انت تعلم ان المركب انما خارجي العددي
 حقيقة منحصر في العدد و اجزائه وحدات بسيطة والمركب
 انما خارجي الغير العددي لا بد له من اجزاء الصوري البسيط بحسب
 انما ساجد الالم يمكن للمركب فعلية كونه ان فرض فعلية اجزاء الصوري
 اجزاء اخرى كان فعلية المركب في الحقيقة بهما اجزاء لا يجر الاول
 فرض فعلية بهما اجزاء اخرى كان فعلية المركب بهما اجزاء
 باخرين الاولين وكذا فلو لم يكن الاجزاء الصورية ففعلية الى
 الخ

قال في هذا المركب انما هو الذي لا يمكن ان يكون له اجزاء
 فيكون البسيط الحقيقي بمبداء المركب مطلقا كان التقدير ان ضروري هو ان المركب
 لا بد له من اجزاء يتقوم بهيا واما انتباهنا الى ما ليس بمركب
 فليس ضروريا فان الكثرة لا يند فيها من الواحد العددي لاسيما
 الحقيقي بخلاف اشتماله على احاد اخر وكذا فالاولى ان
 يتسك بربان الطين انت تعلم ان المركب انما خارجي العددي
 حقيقة منحصر في العدد و اجزائه وحدات بسيطة والمركب
 انما خارجي الغير العددي لا بد له من اجزاء الصوري البسيط بحسب
 انما ساجد الالم يمكن للمركب فعلية كونه ان فرض فعلية اجزاء الصوري
 اجزاء اخرى كان فعلية المركب في الحقيقة بهما اجزاء لا يجر الاول
 فرض فعلية بهما اجزاء اخرى كان فعلية المركب بهما اجزاء
 باخرين الاولين وكذا فلو لم يكن الاجزاء الصورية ففعلية الى
 الخ

قد علم ان المركب انما خارجي العددي
 حقيقة منحصر في العدد و اجزائه وحدات بسيطة والمركب
 انما خارجي الغير العددي لا بد له من اجزاء الصوري البسيط بحسب
 انما ساجد الالم يمكن للمركب فعلية كونه ان فرض فعلية اجزاء الصوري
 اجزاء اخرى كان فعلية المركب في الحقيقة بهما اجزاء لا يجر الاول
 فرض فعلية بهما اجزاء اخرى كان فعلية المركب بهما اجزاء
 باخرين الاولين وكذا فلو لم يكن الاجزاء الصورية ففعلية الى
 الخ

لا يكون في المركب جزر بالقوة بل يكون جميع اجزائه بالفعل فيكون
 كل جزؤه غير قابل للقسمة بقدره فانها انما هي ان الجوهري
 والعرض من اقسام الوجود الخارجي والوجود انما اعتباري و
 الامر الاعتباري جاز ان يكون جزر اعتقليا للوجود الخارجي بناء
 على نفى الحكمي الطبيعي وانما ما ذكره قدس سره فظاهر السقوط لاندراج
 الغهوية والمعلومية ونحوها تحت التصنف بها والتحقيق ان المعنى
 الوصفي سواء كان عرضا او لا يتنسخ ان يكون جزر نحو ليا الجوهري
 وفيه بحث ارجح حاصله ان ما ذكره المحقق في اثبات اتحاد الوجود
 والوجود واتحاد افرادها لا يتم لانه يدل على عدم امتيازها في الخارج
 وهو يحصل بان لا يكون للوجود هوية خارجية وفيه نظر لانه لو المكين
 للوجود هوية خارجية لا يكون له هوية اصلا لا تغاير الوجود الذي هي ضد
 المتكلمين مع ان البداهة حاكمة بان له هوية فيكون هوية عين هوية
 السواد ما يصدق عليه احد هامين بالصدق على الوجود الواحد المعنى

فيكون لا يكون جزر بالقوة بل يكون جميع اجزائه بالفعل فيكون
 كل جزؤه غير قابل للقسمة بقدره فانها انما هي ان الجوهري
 والعرض من اقسام الوجود الخارجي والوجود انما اعتباري و
 الامر الاعتباري جاز ان يكون جزر اعتقليا للوجود الخارجي بناء
 على نفى الحكمي الطبيعي وانما ما ذكره قدس سره فظاهر السقوط لاندراج
 الغهوية والمعلومية ونحوها تحت التصنف بها والتحقيق ان المعنى
 الوصفي سواء كان عرضا او لا يتنسخ ان يكون جزر نحو ليا الجوهري
 وفيه بحث ارجح حاصله ان ما ذكره المحقق في اثبات اتحاد الوجود
 والوجود واتحاد افرادها لا يتم لانه يدل على عدم امتيازها في الخارج
 وهو يحصل بان لا يكون للوجود هوية خارجية وفيه نظر لانه لو المكين
 للوجود هوية خارجية لا يكون له هوية اصلا لا تغاير الوجود الذي هي ضد
 المتكلمين مع ان البداهة حاكمة بان له هوية فيكون هوية عين هوية
 السواد ما يصدق عليه احد هامين بالصدق على الوجود الواحد المعنى

بحث

لا يكون في المركب جزر بالقوة بل يكون جميع اجزائه بالفعل فيكون
 كل جزؤه غير قابل للقسمة بقدره فانها انما هي ان الجوهري
 والعرض من اقسام الوجود الخارجي والوجود انما اعتباري و
 الامر الاعتباري جاز ان يكون جزر اعتقليا للوجود الخارجي بناء
 على نفى الحكمي الطبيعي وانما ما ذكره قدس سره فظاهر السقوط لاندراج
 الغهوية والمعلومية ونحوها تحت التصنف بها والتحقيق ان المعنى
 الوصفي سواء كان عرضا او لا يتنسخ ان يكون جزر نحو ليا الجوهري
 وفيه بحث ارجح حاصله ان ما ذكره المحقق في اثبات اتحاد الوجود
 والوجود واتحاد افرادها لا يتم لانه يدل على عدم امتيازها في الخارج
 وهو يحصل بان لا يكون للوجود هوية خارجية وفيه نظر لانه لو المكين
 للوجود هوية خارجية لا يكون له هوية اصلا لا تغاير الوجود الذي هي ضد
 المتكلمين مع ان البداهة حاكمة بان له هوية فيكون هوية عين هوية
 السواد ما يصدق عليه احد هامين بالصدق على الوجود الواحد المعنى

اسماء بنت ابی بکر

في الدين والثاني حيثية وجوده في نفسه أن في المقول الثاني
 عدم اعتبار شرطية الوجود الدني للموضوع قيدية للموضوع لا اعتبار
 مدعيها وما ذكرنا ظهر لك أن طرف تعاضف الماتية بالوجود والملاحظة
 دون الدين أنما خارج وان المقولات الثانية تشل المشتقات
 والمبادي وان تعضفايا المقودة يباكلها وبنيات هذا وتفصيل
 المقام يستدعي بطلاني الكلام **قوله** لوجوده ان كان المسمى في
 عينه الوجود الحقيقي الذي يحمل اختلاف فبده الوجود لا تدل عليه
 وان كان في نسبة الوجود المصدرى الذي ليس له وجود في الخارج
 فهو برهني اولى لا يحتاج الى بنية فضلا عن الاستدلال **قوله** الا
 نبين ان قد سبق منا حقيقة ولا باس بان نزيد بياننا المقول انظر
 الحلي يحكم بان حقيقة الوجود ليست مسمى مصدر يابل امر اخر والبنية
 نسبة مفهوم الشئ وحقيقته باعتبار ونسبة المعبرية والمبرعة باعتبار
 اخر ثم بعد ذلك انظر في غير ان ليس في الخارج مثلا الادوات الشئ

قوله ان في المقول الثاني
 عدم اعتبار شرطية الوجود الدني للموضوع قيدية للموضوع لا اعتبار
 مدعيها وما ذكرنا ظهر لك أن طرف تعاضف الماتية بالوجود والملاحظة
 دون الدين أنما خارج وان المقولات الثانية تشل المشتقات
 والمبادي وان تعضفايا المقودة يباكلها وبنيات هذا وتفصيل
 المقام يستدعي بطلاني الكلام **قوله** لوجوده ان كان المسمى في
 عينه الوجود الحقيقي الذي يحمل اختلاف فبده الوجود لا تدل عليه
 وان كان في نسبة الوجود المصدرى الذي ليس له وجود في الخارج
 فهو برهني اولى لا يحتاج الى بنية فضلا عن الاستدلال **قوله** الا
 نبين ان قد سبق منا حقيقة ولا باس بان نزيد بياننا المقول انظر
 الحلي يحكم بان حقيقة الوجود ليست مسمى مصدر يابل امر اخر والبنية
 نسبة مفهوم الشئ وحقيقته باعتبار ونسبة المعبرية والمبرعة باعتبار
 اخر ثم بعد ذلك انظر في غير ان ليس في الخارج مثلا الادوات الشئ

من ان فرد الوجود المصدري عين الواجب كيف ولو كان كلك لكان
 محل المتي المصدري عليه مواعاة مهيما تعالى الله من ذلك علوا كبيرا **قوله**
 فاما مشتة اصح وذلك لان القول بثبوت فرد الوجود المصدري في جملة مقتضى
 وتساوي وجودي الواجب المكنون بوجوه من يجوز ان يكون وجود الواجب امر
 اخر غير فرد الوجود المصدري وحقته **قوله** فانه في وجود الواجب اه لا يرد
 عليك ان التشكيك اما بالاولية او الاقدمية او الاشدية او الزيادة والنقصان
 والوجود انما يقبل التشكيك على الوجهين الاولين دون الاخيرين قال الشيخ
 في البيات الشفاء الوجود بما هو وجود لا يختلف بالاشدية ولا يقبل
 الاكلان لا نقض وانما يختلف في ثلثة اشكال هي التقدم والناخرو والاستغناء
 والحاجته والوجوب والامكان ثم تشكيك الوجود انما هو بالقياس الى صدره
 على الموجودات دون الوجود لانه تشكيك لا ينافي ان يكون ذاتيا لافراده
 كما **قوله** فلم لا يجوز تقديره انه لا يجوز **قوله** فتقول اه لا يقال
 الواجب اقتضاء الوجود المتي به الموجودية وهو الوجود والخاص الوجود

في امكاني الوجود في عين الواجب كيف ولو كان كلك لكان
 محل المتي المصدري عليه مواعاة مهيما تعالى الله من ذلك علوا كبيرا
 فاما مشتة اصح وذلك لان القول بثبوت فرد الوجود المصدري في جملة مقتضى
 وتساوي وجودي الواجب المكنون بوجوه من يجوز ان يكون وجود الواجب امر
 اخر غير فرد الوجود المصدري وحقته **قوله** فانه في وجود الواجب اه لا يرد
 عليك ان التشكيك اما بالاولية او الاقدمية او الاشدية او الزيادة والنقصان
 والوجود انما يقبل التشكيك على الوجهين الاولين دون الاخيرين قال الشيخ
 في البيات الشفاء الوجود بما هو وجود لا يختلف بالاشدية ولا يقبل
 الاكلان لا نقض وانما يختلف في ثلثة اشكال هي التقدم والناخرو والاستغناء
 والحاجته والوجوب والامكان ثم تشكيك الوجود انما هو بالقياس الى صدره
 على الموجودات دون الوجود لانه تشكيك لا ينافي ان يكون ذاتيا لافراده
 كما **قوله** فلم لا يجوز تقديره انه لا يجوز **قوله** فتقول اه لا يقال
 الواجب اقتضاء الوجود المتي به الموجودية وهو الوجود والخاص الوجود

من ان فرد الوجود المصدري عين الواجب كيف ولو كان كلك لكان
 محل المتي المصدري عليه مواعاة مهيما تعالى الله من ذلك علوا كبيرا **قوله**
 فاما مشتة اصح وذلك لان القول بثبوت فرد الوجود المصدري في جملة مقتضى
 وتساوي وجودي الواجب المكنون بوجوه من يجوز ان يكون وجود الواجب امر
 اخر غير فرد الوجود المصدري وحقته **قوله** فانه في وجود الواجب اه لا يرد
 عليك ان التشكيك اما بالاولية او الاقدمية او الاشدية او الزيادة والنقصان
 والوجود انما يقبل التشكيك على الوجهين الاولين دون الاخيرين قال الشيخ
 في البيات الشفاء الوجود بما هو وجود لا يختلف بالاشدية ولا يقبل
 الاكلان لا نقض وانما يختلف في ثلثة اشكال هي التقدم والناخرو والاستغناء
 والحاجته والوجوب والامكان ثم تشكيك الوجود انما هو بالقياس الى صدره
 على الموجودات دون الوجود لانه تشكيك لا ينافي ان يكون ذاتيا لافراده
 كما **قوله** فلم لا يجوز تقديره انه لا يجوز **قوله** فتقول اه لا يقال
 الواجب اقتضاء الوجود المتي به الموجودية وهو الوجود والخاص الوجود

من ان فرد الوجود المصدري عين الواجب كيف ولو كان كلك لكان
 محل المتي المصدري عليه مواعاة مهيما تعالى الله من ذلك علوا كبيرا **قوله**
 فاما مشتة اصح وذلك لان القول بثبوت فرد الوجود المصدري في جملة مقتضى
 وتساوي وجودي الواجب المكنون بوجوه من يجوز ان يكون وجود الواجب امر
 اخر غير فرد الوجود المصدري وحقته **قوله** فانه في وجود الواجب اه لا يرد
 عليك ان التشكيك اما بالاولية او الاقدمية او الاشدية او الزيادة والنقصان
 والوجود انما يقبل التشكيك على الوجهين الاولين دون الاخيرين قال الشيخ
 في البيات الشفاء الوجود بما هو وجود لا يختلف بالاشدية ولا يقبل
 الاكلان لا نقض وانما يختلف في ثلثة اشكال هي التقدم والناخرو والاستغناء
 والحاجته والوجوب والامكان ثم تشكيك الوجود انما هو بالقياس الى صدره
 على الموجودات دون الوجود لانه تشكيك لا ينافي ان يكون ذاتيا لافراده
 كما **قوله** فلم لا يجوز تقديره انه لا يجوز **قوله** فتقول اه لا يقال
 الواجب اقتضاء الوجود المتي به الموجودية وهو الوجود والخاص الوجود

الوجود من لوازم الحاسيات لا من مقوماتها لكن الحكم في الاول الذي
لا ياتيه لغير لائتيه يشبه ان يكون لوجوده حقيقة اذ كان على صفة
تملك الصفة هي تاكد الوجود وليس تاكد الوجود وهو المحقق لتاكيد بل هو
بمعنى اسم ليعبر عنه بتاكيد الوجود **وقوله** قلت اه حاصله ان المراد بالاقضاء
في تفسير الوجوب الاقضاء التام واقضاء وجودات الممكن بها فيها
اقضاء ناقص لتقرعه على غير ذلك ان تقول وجودات الممكن انك
حصصا فلا عروض للطلق الا عروض حصصا فاقضاء الوجود الخاص
عروض وجود المطلق له يرجع الى قضاء الحق عروض الحق له وهو
سقطه والكانت افراد الوجود المطلق عارض لها فكانت محذرة
في الخارج فان محروض الوجود هو بالضرورة مع ان المراد بالاقضاء
بها اقضاء الذات من حيث هي واقضاء الوجودات ليس لك لها
تقتضي عروض الوجود المطلق من حيث انها افراده ثم لا ينبغي ان
هذا السؤال في على ظاهره تفسيره فانه اذ اكالى المراد منه اقضاء

الوجود من لوازم الحاجيات لا من مقوماتها لئلا يحكم في الاول الذي
 لا ياتيه لغيره الا يشبه ان يكون لوجوده حقيقة او اكان على حقيقة و
 تلك الحقيقة هي تاكيد الوجود وليس تاكيد الوجود وجودا بل تاكيد بل هو
 بمعنى اسم لا يبرحه تاكيد الوجود قوله قلت اه حاصله ان المراد بالاقضاء
 في تفسير الوجوب الاقضاء التام و اقضاء وجودات الممكن بعرضها
 اقضاء ناقص لتقرعه على غير ذلك ان تقول وجودات الممكن انما
 حصصا فلا عرض للطلق الا عرض حصصه فاقضاء الوجود الخاص
 عرض وجود المطلق له يرجع الى اقضاء الحقيقة عرض الحقيقة لها وهو
 سفسطه وان كانت افراد الوجود المطلق عارض لها فكانت مجردة
 في الخارج فان مجرد عرض الوجود موجودا بضرورة مع ان المراد بالاقضاء
 هنا اقضاء الذات من حيث هي و اقضاء الوجودات ليس كذلك لانها
 تقتضي عرض الوجود المطلق من حيث انها افراده ثم لا ينبغي ان
 هذا السؤال في على ظاهره هذا التفسير فانه اذا اكمال المراد منه اقضاء

على ان لا يخلو من ان يكون له وجود في ذاته
 من غير ان يكون له وجود في غيره
 ان كان له وجود في ذاته
 من غير ان يكون له وجود في غيره
 ان كان له وجود في ذاته
 من غير ان يكون له وجود في غيره

على ان لا يخلو من ان يكون له وجود في ذاته
 من غير ان يكون له وجود في غيره
 ان كان له وجود في ذاته
 من غير ان يكون له وجود في غيره
 ان كان له وجود في ذاته
 من غير ان يكون له وجود في غيره

على ان لا يخلو من ان يكون له وجود في ذاته
 من غير ان يكون له وجود في غيره
 ان كان له وجود في ذاته
 من غير ان يكون له وجود في غيره
 ان كان له وجود في ذاته
 من غير ان يكون له وجود في غيره

على ان لا يخلو من ان يكون له وجود في ذاته
 من غير ان يكون له وجود في غيره
 ان كان له وجود في ذاته
 من غير ان يكون له وجود في غيره
 ان كان له وجود في ذاته
 من غير ان يكون له وجود في غيره

بالواحد الذي منه كان وجود ما غير ما كان قلت يزعم على ذلك القدير
 ان يكون الشيء الواحد بالقياس الى الذين الواحد وجود ان قلت يجوز ان
 يكون للشيء الواحد بالقياس الى الذين الواحد وجود ان قديريين احدهما
 خدو الوجود خارجي في ترتيب الازمان والاخر لا يحد وجوده بهذا التصديق
 سرفولهم ان الحكمي من حيث هو كل موجود في الذين مع ان يحصل فيه
 متضمن شخص الذي يميزه بغير ان العلم موجود ورجي للعلوم موجود وبنى قائل
 جده ادسيايتك فوق ذلك كلام انشاء الله تعالى **قوله** احكامه الحكمي
 على اربعة معاني اول المحكوم به الثاني وقوع القسمة ولا وقعها والثالث
 التصديق والرابع الحقيقة من حيث انها تستلزم على الرابطين المضمين
 الظاهر المراد هو الاول بحمل الثاني والثالث على الاول لاحتمال
 اني قسمة الاحكام بالثبوتية لما اشترنا اليه ان طبيعة الايجاب يستدعي
 وجود الموضوع ولا يدخل خصوصية المحمول في ذلك بل على الثاني والثالث
 ايضا لان الحكم والتصديق ليسين يستدعيان تميزا لمحكوم عليه والتميز

ووجود ما غير ما كان وجودا
 بالواحد الذي منه كان وجود ما غير ما كان قلت يزعم على ذلك القدير
 ان يكون الشيء الواحد بالقياس الى الذين الواحد وجود ان قلت يجوز ان
 يكون للشيء الواحد بالقياس الى الذين الواحد وجود ان قديريين احدهما
 خدو الوجود خارجي في ترتيب الازمان والاخر لا يحد وجوده بهذا التصديق
 سرفولهم ان الحكمي من حيث هو كل موجود في الذين مع ان يحصل فيه
 متضمن شخص الذي يميزه بغير ان العلم موجود ورجي للعلوم موجود وبنى قائل
 جده ادسيايتك فوق ذلك كلام انشاء الله تعالى **قوله** احكامه الحكمي
 على اربعة معاني اول المحكوم به الثاني وقوع القسمة ولا وقعها والثالث
 التصديق والرابع الحقيقة من حيث انها تستلزم على الرابطين المضمين
 الظاهر المراد هو الاول بحمل الثاني والثالث على الاول لاحتمال
 اني قسمة الاحكام بالثبوتية لما اشترنا اليه ان طبيعة الايجاب يستدعي
 وجود الموضوع ولا يدخل خصوصية المحمول في ذلك بل على الثاني والثالث
 ايضا لان الحكم والتصديق ليسين يستدعيان تميزا لمحكوم عليه والتميز

ان تقضي الموجهة السالبة المحمول السالبة المحمول هي صحيح مع السالبة المحملة
 انتفاء الموضوع كما ان السالبة المحملة قد تصح مع ما تحت ان طبعه الربط
 الايجابي تدعى وجود الموضوع من غير ان يكون بخصوصية المحمول فيه
 ومن طبيعة الربط السبلي لا يستدعي كماله ليس منها مساواة الا باعتبار
 حصول جميع المضمومات في نفس الامر اذ من مفهوم الاول يصح عليه حكم
 صادق فكلما صدقت السالبة صدقت الموجهة التي تقتضي وجود الموضوع
 نفس الامر وكذا العكس باعتبار تعلل التصديق فان كلاهما بعد الا اعتبار
 يقتضي وجود الموضوع في الذهن فكلما صدقت السالبة صدقت الموجهة
 يقتضي وجود الموضوع في الذهن وكذا العكس فكلما صدقت السالبة صدقت
 انه لم يحمل عبارة لمن على غير الوجهين لان التبادر بينهما ان المفهوم
 بالكلية لان الكل متصف بالمفهومية ولا ان التماثل الكلية مبرجوه
 ولكن اجواب مما اوردته على الوجه الثاني بان هذه التماثل محمولة على افراد
 ثبوت الشيء لشي وان لم يستند ثبوت الثابت لثبوت الاتصاف لكن

في هذا الباب السالبة المحمول هي صحيح مع السالبة المحملة
 انتفاء الموضوع كما ان السالبة المحملة قد تصح مع ما تحت ان طبعه الربط
 الايجابي تدعى وجود الموضوع من غير ان يكون بخصوصية المحمول فيه
 ومن طبيعة الربط السبلي لا يستدعي كماله ليس منها مساواة الا باعتبار
 حصول جميع المضمومات في نفس الامر اذ من مفهوم الاول يصح عليه حكم
 صادق فكلما صدقت السالبة صدقت الموجهة التي تقتضي وجود الموضوع
 نفس الامر وكذا العكس باعتبار تعلل التصديق فان كلاهما بعد الا اعتبار
 يقتضي وجود الموضوع في الذهن فكلما صدقت السالبة صدقت الموجهة
 يقتضي وجود الموضوع في الذهن وكذا العكس فكلما صدقت السالبة صدقت
 انه لم يحمل عبارة لمن على غير الوجهين لان التبادر بينهما ان المفهوم
 بالكلية لان الكل متصف بالمفهومية ولا ان التماثل الكلية مبرجوه
 ولكن اجواب مما اوردته على الوجه الثاني بان هذه التماثل محمولة على افراد
 ثبوت الشيء لشي وان لم يستند ثبوت الثابت لثبوت الاتصاف لكن

في هذا الباب السالبة المحمول هي صحيح مع السالبة المحملة
 انتفاء الموضوع كما ان السالبة المحملة قد تصح مع ما تحت ان طبعه الربط
 الايجابي تدعى وجود الموضوع من غير ان يكون بخصوصية المحمول فيه
 ومن طبيعة الربط السبلي لا يستدعي كماله ليس منها مساواة الا باعتبار
 حصول جميع المضمومات في نفس الامر اذ من مفهوم الاول يصح عليه حكم
 صادق فكلما صدقت السالبة صدقت الموجهة التي تقتضي وجود الموضوع
 نفس الامر وكذا العكس باعتبار تعلل التصديق فان كلاهما بعد الا اعتبار
 يقتضي وجود الموضوع في الذهن فكلما صدقت السالبة صدقت الموجهة
 يقتضي وجود الموضوع في الذهن وكذا العكس فكلما صدقت السالبة صدقت
 انه لم يحمل عبارة لمن على غير الوجهين لان التبادر بينهما ان المفهوم
 بالكلية لان الكل متصف بالمفهومية ولا ان التماثل الكلية مبرجوه
 ولكن اجواب مما اوردته على الوجه الثاني بان هذه التماثل محمولة على افراد
 ثبوت الشيء لشي وان لم يستند ثبوت الثابت لثبوت الاتصاف لكن

لكن فيكون ثم شبهة في المحجة كما تشبه به الفردية **قوله** والادراك الثالث انه
الفرق بين هذا التعريف والتعريف الذي يذكره بقوله وقد يقال بعد استزاجها
في كون المراد من الحقيقة مصادقت عينه المراد من الحقيقة على الاول
الحقيقة التي لا يكون افراد موضوعها موجودة في الخارج وعلى الثاني حقيقة ^{التي}
لا يكون بعضها افراد موضوعها موجودة في الخارج ولا شك انها مائة ان الوجه
الاول قد قرر بعض المحققين هذا الوجه بكذا الوجود الذي لم يتحقق هذا
القسم من القضية بمعنى انه لا يكون لا اعتبارا فائدة فيه فيرتفع هذا القسم
بالكلية كما انه لا يتحقق قضية يكون محكم فيها على ما يورد للموضوع
بحسب ما يحتمل اننا من الوجود كالوجود للقطر اذ ليس لا اعتبارا فائدة و
لا يخفى انه لا يخلو عن قرب من الاتساع او التامين ان يتصور ارجوع هذا القسم
من القضية الى القضية الخارجية كما انهم التزموا انفي القضية الذاتية بالكلية لا يقال
يستعمل هذه القضية ويعلم بالفردية انها متارة للقضية الخارجية وان موضوعها
احتمل من موضوعها لا يقال لانهم ان يقولوا المتارة والاعية بحسب المفهوم

الحق و میل و اولاد پر بی بسویہ جزئی ۴۱۱

لكن قيل ثم شبهوه في المحل كما تشبهه الفردة في المحل والاحوال الثالث اه
 الفرق بين هذا التقرير والتقرير الذي يذكره بقوله وقد يقال بعد ستر كما
 في كون المراد من الحقيقة مصادق عليه ان المراد من الحقيقة على الاول
 الحقيقة التي لا يكون افراد موضوعها موجودة في الخارج وعلى الثاني الحقيقة
 لا يكون بعض افراد موضوعها موجودا في الخارج ولا شك انها عائدان الى الوجه
 الاول وقد قرر بعض المحققين هذا الوجه بكذا لولا الوجود الدني لم يتحقق هذا
 القسم من القضية بمعنى انه لا يكون لاعتباره فائدة فيه فيرتفع هذا القسم
 بالكلية كما انه لا يتحقق قضية يكون محكم فيها على ما يورد للموضوع
 بحيث يتم نحو اننا من الوجود كوجود العقل او ليس لاعتباره فائدة و
 لا يخفى انه لا يخلو عن ضرب من الاتباع اولنا نحن ان يتصور ارجوع هذا القسم
 من القضية الى القضية الخارجية كما نعلم التزموا ان القضية الدنيية بالكلية لا يقال
 يستحسن هذه القضية ويعلم بالضرورة انها متارة للقضية الخارجية وان موضوعها
 احسن من موضوعها لاننا نقول لا يمكن ان يتصور المتارة والاحتمالية بحسب الموضوع

كان في الوجود والضرورة **تجسيم** له ووجوده بذاته متافضة في المثال **قوله**
واجاب اه واينهم يمكن ان يجاب بان نشاء الاتصاف ووجوه كون
وجود الوصف من حيث هو من قبيل وجود الشيء في نفسه والكان من حيث انه متغير
في الزمن من حيث هو من قبيل وجود الشيء في نفسه والكان من حيث انه متغير
بالمواضع من قبيل وجود الشيء في غيره واجاب شارح التجريد بالذوق بين القيام
الحصول بان حصول الشيء في الزمن لا يوجب اتصاف الزمن بالحصول للشيء
في الزمان والكان بل الموجب الاتصاف به بمواضع به وانه الاشياء حاصله
في الزمن لا تامة فيه **ثم** ان بهذا الفرق ينفع اشكال انزواءه اذ حصلت
تعيينه بجزئية في الزمن كانت تلك الحقيقة ملأ وعرضا فيلزم ان يكون
شيء واحد ملأ وسلوا ووجوبه وعرضا واذ فرق بين القيام والحصول لا يلزم
ذلك لان الحاصل في الزمن غير القائم به فالحاصل معلوم ووجوبه والقائم علم
وعرض انت مسلم حصول الشيء في الزمن عند فهم الحصول فيه وليس من
قبيل حصول الشيء في الزمان والكان الا ترى انهم استدلوا على بساطة

[illegible]

النفس بساطه المحاصل فيها وليس هنأ اثر ان احد بما معلوم و حاصل
 في الدين و الاخر علم و قائم به لانه الامر القائم كان نفس المعلوم يعود
 الاشكال ان كان غير يلزم ان لا يكون علما لان العلم بمبدأ الانكشاف
 و الشئ اذ حصل بنفسه انكشف لاحاقه الى ان يحصل بانعاضة ثم الاشكال
 في كون الشئ الواحد علما و معلوما لتحقيق المعارة الاعتبارية
 بينهما و لاني كونه جوهر او عرضا لان الجوهر ما يتبدل و اذ وجدت في الخارج
 كانت في موضوع و العوض موجود في الموضوع كما صرح الشيخ
 في البيات الشفا بل الاشكال انما هو في كون الشئ جوهر او كيفا
 لانها متوحدان بمبائشان يفتقد صدقهما على شئ واحد و اما قلت في
 حله اذ حصل الشئ في الدين يحصل له وصف يحل ذلك الوصف عليه
 يقال لما هو حاصل في الدين علم و قد التعمول ليس نفس الموضوع
 الا لكان محمولا عليه لانه في الخارج ايضا ضرورة ان الذات الذي لا يتعلقا
 باختلاف الوجود فكذا يحصل كمال الكتاب على الانسان فاعلم بحسب الحقيقة

حيث قال لغايرها اعتباري لغاير المعالج والمعالج قد
 عليه الغائر الذي هو معدن تحت مهاب الغائر الذي هو لم يتحققا
 لو كان بينهما غاير سابقا كان العلم المحصورى صورة متعده عنه
 من المعلوم وكان علما حصويا قال الشيخ في التعليقات ان جبه
 اثر من ذاتى فى ذاتى كنت ادرى ذاتى كما ادرى شيئا اخر بان
 يوجد منه اثر فى ذاتى ولكن ليس بوجود الاثر تاثيرى ادرى اكر
 لذاتى الاسباب موجوده فى اذ ان كان وجودى لى لم يتجنى ادرى
 لذاتى الى ان يوجد اثر اخر فى سموى ذاتى قوله لان مشاوه اعله اراد
 بالوجود الغنى بامثل كون الموصوف فى ظرف بحيث يصح انزعاج الو
 عنه فلا يخلو بلوازم الماسية والاوصاف اعتبارية بحسب انفسها اى
 بحسب انما ج فان نماز الوجودات الخارجيه بحسب ما اضعفت اليه
 من الموجودات الخارجيه وكذا نماز الوجودات الدنيه عنه المعنا
 لها بحسب ما اضعفت اليه من الموجودات الدنيه

واما ان كان الغائر الذى هو معدن تحت مهاب الغائر الذى هو لم يتحققا
 لو كان بينهما غاير سابقا كان العلم المحصورى صورة متعده عنه
 من المعلوم وكان علما حصويا قال الشيخ في التعليقات ان جبه
 اثر من ذاتى فى ذاتى كنت ادرى ذاتى كما ادرى شيئا اخر بان
 يوجد منه اثر فى ذاتى ولكن ليس بوجود الاثر تاثيرى ادرى اكر
 لذاتى الاسباب موجوده فى اذ ان كان وجودى لى لم يتجنى ادرى
 لذاتى الى ان يوجد اثر اخر فى سموى ذاتى قوله لان مشاوه اعله اراد
 بالوجود الغنى بامثل كون الموصوف فى ظرف بحيث يصح انزعاج الو
 عنه فلا يخلو بلوازم الماسية والاوصاف اعتبارية بحسب انفسها اى
 بحسب انما ج فان نماز الوجودات الخارجيه بحسب ما اضعفت اليه
 من الموجودات الخارجيه وكذا نماز الوجودات الدنيه عنه المعنا
 لها بحسب ما اضعفت اليه من الموجودات الدنيه

